رُعاةٌ في مراعي غيرهم

مزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليّين في الضفة الغربيّة وانتهاكها لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين

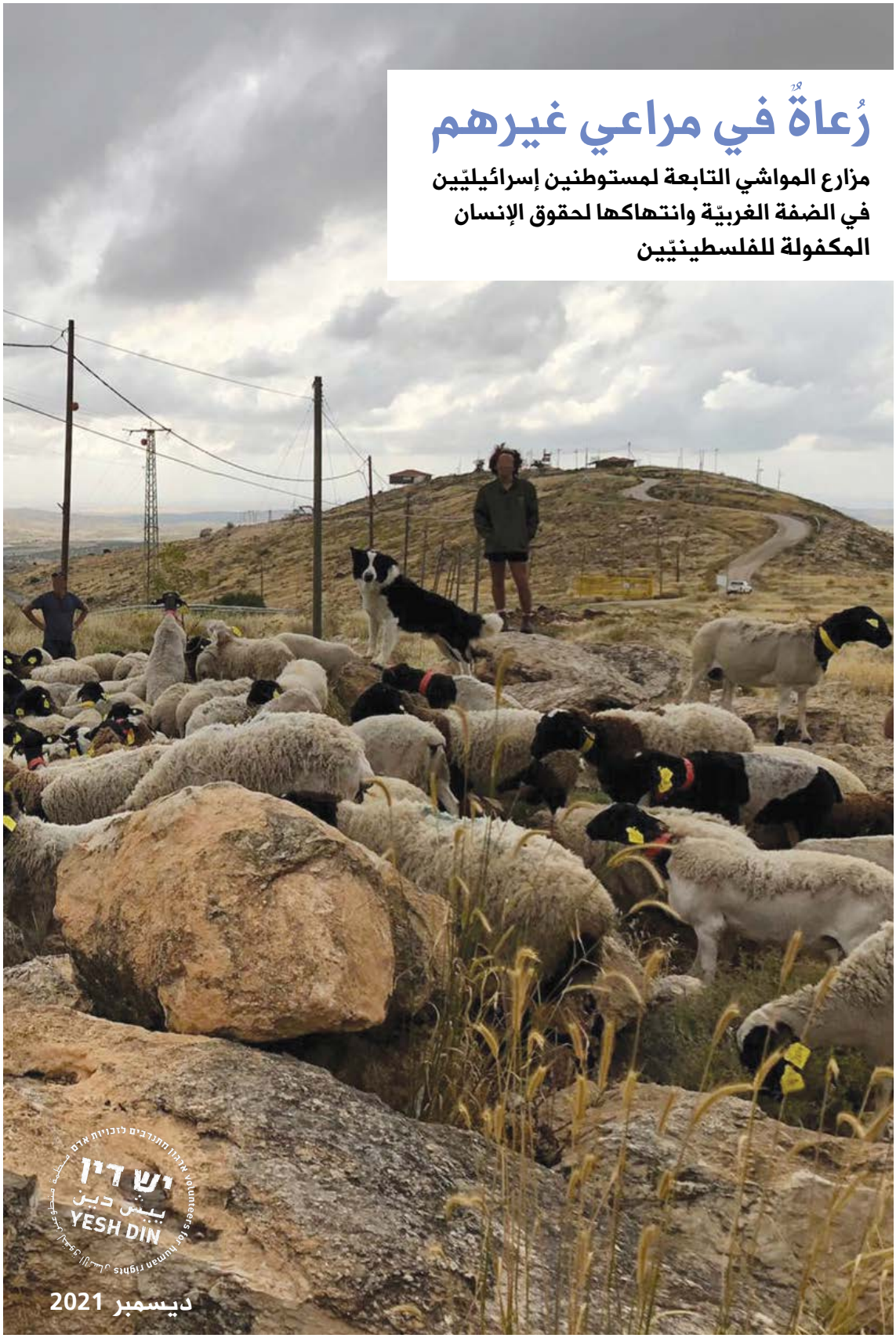

יש דין
בצלם דין
YESH DIN
מתנדבים לזכויות אדם בשטחים
Volunteers for Human Rights

ديسمبر 2021

رُعاةٌ في مراعي غيرهم

مزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليّين في الضفة الغربيّة وانتهاكها لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين

كانون الأول/ ديسمبر 2021

شارك في إعداد هذا التقرير جميع أفراد الطاقم والمتطوّعات

متطوّعات: د. يهوديت ألكَنيه، مايا بييلي، أسنات بن شاحر، حانه براچ، المحامية د. أسنات برتور، حانه چوتليـڤ، روني چلبواع، تامي چروس، دينا هِخْط، يورَم زئيڤي، راحيلا حيوت، ساره طوليدانو، دنيئيل كوهِن، بنتسي لؤور، جودي لوتس، أرييه ميچل، ساره مارليس، إدي ساعر، داليا عَميت، نيڤا عنبار، ناڤا پولك، أمير فاينسكي، طاليا پيكر بريو، روتي كيدار، عدناه كلدور، ليلاخ كلاين دولِڤ، د. يوئيل كلمس، د. نوره رَش، د. هداس شينطل، عيديت شلزينچر، أيلانا مكي شپيرا، د. تسڤياه شپيرا.

الطاقم المهنيّ: يوديت أڤيدور، دان أڤن، ميسون بدوي، المحامي أمنون برونفيلد- شطاين، مراد جاد الله، حانه دولين، المحامية ميخال زيـڤ، المحامي شلومي زخاريا، عمري نجاد، جورجي نسطاس، المحامي ميخائيل سفارد، فراس علمي، ليئور عميحاي، شهد فاهوم، المحامي ليئور تسور، منير قادوس، المحامية فادية قواسمي، ليفي كومش، يونتان كنونيتش، زيـڤ شطهل.

المجلس العام: عكيڤا إلدار، بروفسور راحيل أليئور، دان بابلي، المحامية عبير بكر، حانه براچ، بروفسور نعمي حزان، روت حشين، يهوشع سوبول، بروفِسور عوزي سميلَنسكي، د. روعي پيلد، المحامية يهوديت كرپ، يَئير روطلوي.

حظي عمل ييش دين عام 2021 بدعم الجهات التالية:
Asamblea de Cooperacion por la Paz, Catholic Agency for Overseas Development, Foundation for Middle East Peace, Federal Republic of Germany, Irish Aid, The Netherlands Ministry of Foreign Trade and Development, Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Norwegian Refugee Council, New Israeli Fund, NGO Development Center, The Rockefeller Brothers Fund, Switzerland Federal Department of Foreign Affairs, United Nations Development Program, Misereor, Pro Victimis.

بحث وكتابة: يوناتان كانونيتش
ترجمة: علاء حليحل
تصميم چرافيكي: ستوديو يهودا دري

صورة الغلاف: مستوطن إسرائيليّ برفقة قطيع خراف من مزرعة نيجوهوت بجوار منزل عائلة جاد الله محمد، أيار/ مايو 2020 (تصوير: سونيا طه جاد الله محمد)

بيان وفق القانون: ييش دين هي مؤسّسة تعتمد غالبيّة مصادر تمويلها على مصادر مؤسّساتية من دول أجنبيّة. قائمة المتبرّعين لنا ترد بالتفصيل في موقع مسجّل الجمعيّات وفي موقعنا على الإنترنت. نحن نفخر بأنّنا ممولون من دول تؤمن مثلنا بأنّ الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا، وتسهم في تعزيز مكانة حقوق الإنسان.

مدخل 5

"أراضي دولة" ≠ أراضي اليهود 8

الإشهار عن "أراضي دولة" 9

أراضي الرّعي 10

البناء غير القانونيّ 12

أقصى ما يمكن من الأرض- أقلّ ما يمكن من المستوطنين 18

التأسيس 19

التوسُّع 26

الاقتحام 34

العنف 40

تخصيص مناطق رعي للمستوطنين كأداة للسيطرة على الأراضي 45

المداولة وقرار الحكومة 46

أراضي رعي أم احتياطي بناء للمستوطنات؟ 50

مُلخّص 59

مدخل

يمتدّ طموح دولة إسرائيل بالسيطرة على أراضي الضفّة الغربيّة على طول سنوات الاحتلال، الذي يتواصل منذ ما يزيد عن 54 سنةً. وقد استند انتشار إسرائيل الكولونياليّ في الأراضي المحتلّة حتى الآن -بالأساس- على المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة. أمّا في السنوات الأخيرة فقد بدأت إسرائيل بتعزيز الاستيطان عبر مزارع المواشي أيضًا.

أنشأ إسرائيليّون بين 2017 – 2021 أكثر من 50 مستوطنة جديدة في الضفّة الغربيّة، كان من بينها ما لا يقلّ عن 35 مزرعة ماشية.[1] **يتطرّق هذا التقرير إلى مزارع المواشي التابعة للمستوطنين، والتي تُقام وفق هدفها المُعلن للسيطرة على مئات آلاف الدونمات من الأراضي في المناطق المُحتلّة.**

تُقام مزارع المواشي الجديدة على أراضٍ أشهرتها دولة إسرائيل "أراضي دولة"، وتكون مأهولة في غالب المرّات بعائلة شابة تحوي عددًا قليلًا من الأفراد، مع عدّة متطوّعين. ويسيطر المستوطنون على أراضٍ شاسعة بوساطة تشييد المباني، ورعي المواشي في مساحات ضخمة، وتملُّك مصادر المياه، واللجوء في أحيان كثيرة إلى العنف الموجّه ضدّ الفلسطينيّين المقيمين في المكان.

وهكذا، قام عدّة عشرات من المستوطنين خلال سنوات معدودة، وبدعم دولة إسرائيل، بالسيطرة على أكثر من مئة ألف دونم في الضفّة الغربيّة. يأتي هذا في ظلّ تكريس الإستراتيجيّة الإسرائيليّة العنصريّة التقليديّة التي تفيد بـ "أكبر قدر من الأراضي، وأقلّ عدد من العرب"[2]، مع ترقيتها إلى صيغة مُعدّلة: "أكبر قدر من الأراضي"، عبر "أقلّ عدد من المستوطنين".

تختلف مزارع المواشي الإسرائيليّة في الأراضي المُحتلّة عن بعضها البعض، وليس بالإمكان تشخيصها كلّها وفق النسق ذاته. فهي تُقام في غالبية مناطق الضفّة الغربيّة، وفي معظم المرّات بجوار جماعات رعي فلسطينيّة. وقام بعض المستوطنين على الأقلّ بإنشاء المزارع بشكل غير قانونيّ ومن دون استصدار التصاريح اللازمة من القائد العسكريّ؛ ويقوم بعضهم باقتحام أراضٍ فلسطينيّة خاصّة هم ومواشيهم؛ وبعضهم يلجأ إلى العنف المبرح ضدّ فلسطينيّين ومُمتلكاتهم بغية توسيع مساحات الرّعي والسّيطرة.

وفي كلّ الأحوال، فإنّ كلّ مزارع المواشي الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة أقيمت من دون اتخاذ دولة إسرائيل لقرار رسميّ بذلك وبما يخالف سياسة الحكومة المُعلَنة، وهي كغيرها من سائر المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة تنتهك القانون الدَّوليّ.

1 إلى جانب مزارع المواشي، أقيمت أيضًا مزارع سياحيّة ومزارع زراعيّة ومزارع "تربويّة".

2 يُنظر مثلًا إلى: حزكي باروخ، "نحن نريد أكثر ما يمكن من الأراضي مع أقلّ ما يمكن من العرب"، **عروتس 7**، 2020/5/27.

رغم كلّ ما تقدّم، تدعم إسرائيل مزارع المواشي التي يُنشئها المستوطنون، وهي تمنحهم مُخصصات أراضٍ حصريّة لغايات الرعي، إلى جانب الهِبات الماليّة والمساعدات المتعلّقة بالبُنى التحتيّة. وتتحَصّل هذه المساعدات مباشرة عبر الوزارات الحكوميّة والصندوق الدائم لإسرائيل (كيرن كييمت) والمجالس الإقليميّة في الأراضي المحتلّة، أو بوساطة جهات مختلفة تتموّل هي الأخرى من الخزينة العامة: وحدة الاستيطان، ومجلس المستوطنات، و"أمَناه"، وغيرها.

وعلى غرار ما يحدث في أرجاء الضفة الغربيّة كلّها، لا تقوم أذرع القانون الإسرائيليّة بأيّ جهد فعّال بغية وقف الانتهاك المتواصل للقانون من طرف مستوطني مزارع المواشي؛ كما أنّ جنود الجيش الإسرائيليّ لا يمنعون الإسرائيليّين من ممارسة العنف ضدّ الفلسطينيّين- لا بل أنّهم يساعدونهم في بعض الأحيان؛ الإدارة المدنيّة تغضّ البصر عن البناء غير القانونيّ الذي يُنجزه المستوطنون، والشرطة والنيابة لا تقاضي الإسرائيليّين الذين ينتهكون القانون ويُلحقون الأذى بفلسطينيّين وممتلكاتهم. وهكذا نرى أنّ عدم قيام السلطات بتطبيق وإنفاذ القانون يقضي على أيّ امكانية لردع الجُناة، ويُشكّل دعمًا وتعزيزًا لجنح أخرى يقترفها المستوطنون.

يعرض تقرير "رُعاةٌ في مراعي غيرهم" المُعتقد الإسرائيليّ الذي يُفيد بأنّ الأراضي في الضفّة الغربيّة التي يرعى فيها رُعاة مستوطنون مواشيهم، هي أراضٍ تحت السّيطرة اليهوديّة وهو الأمر الذي يضع هذا المعتقد في مواجهة منظومة القوانين السّارية في الأراضي المُحتلّة. يتناول هذا المستند بتوسّع سُبل وطرق عمل المستوطنين في مزارع المواشي، ابتداءً من البناء والتوسّع والاقتحام وانتهاءً بمُمارسة العنف، كأدوات لطرد الرُعاة والمزارعين الفلسطينيّين من أراضيهم، إلى جانب أنّه يُحلّل كيف أنّ هذه الممارسات هي غير قانونيّة وتُلحق انتهاكًا جسيمًا بحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين. ويحوي هذا التقرير شهادات شخصيّة من فلسطينيّين لحقهم الأذى بشكل مباشر من مزارع المواشي التي أنشأها مستوطنون في الضفّة الغربيّة.

ويكشف الجزء الأخير من التقرير أنّ الحكومة الإسرائيليّة استخدمت منذ 40 سنة مضت آلية تخصيص أراضي الرّعي كخطوة استباقيّة لغرض تشييد المستوطنات في الأراضي المُحتلّة. وننشر هنا لأوّل مرّة وثائقَ ومستنداتٍ أرشيفيّة نقوم بمقارنتها بالخرائط المُحدّثة، والتي تشير إلى المخطّط الإسرائيليّ منذ مطلع سنوات الثمانين ونتائجه ومُخرَجاته على أرض الواقع اليوم. ويُمكن لتحليل المعلومات أن يُعيننا على استشراف المستقبل بما يخصّ إسقاطات وتبعات السّياسة الإسرائيليّة الحاليّة على مزارع المواشي التابعة للمستوطنين.

لا يتطرّق هذا التقرير مباشرةً إلى المقارنة بين جماعات الرّعي الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وبين مَزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليّين، أو في سياق تعامل السّلطات معها. مع ذلك، من الجليّ أنّ الدعم المؤسّساتيّ لمزارع المستوطنين كما سنعرضه لاحقًا يخالف الممارسات التي تتبعها إسرائيل ضدّ جماعات الرّعي الفلسطينيّة، والتي تشمل هدم البيوت وطردهم من مناطق السّكن والرّعي وفرض القيود على حرية الحركة والتنقّل وغيرها.[3] يُضاف إلى ذلك أنّ نظام الأبرتهايد الذي تفرضه إسرائيل في الضفّة الغربيّة ينتهك يوميًا حقوق الإنسان

3 يُنظر مثلًا إلى: بمكوم، منالِيّة الموارد الطبيعيّة شرط لازم لوجود جماعات الرّعي في مناطق C (بالعبريّة) (حزيران/ يونيو 2017)؛ بتسيلم، تجمّعات سكّانيّة مهدّدة بالتهجير (آخر تحديث في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021).

المكفولة للفلسطينيّين في الأراضي المُحتلّة.[4] وتستند مزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليّين إلى هذا النظام الإجراميّ، وهي تسلب جماعات الرّعي الفلسطينيّة من هذه الأراضي لأجيال كثيرة قادمة.

تعرض الشهادات والمعطيات الواردة في هذا البحث الانتهاكَ اليوميّ الجسيم اللاحق بأجسام وأراضي وممتلكات الفلسطينيّين بالضفة الغربيّة، جرّاء أفعال المستوطنين في مزارع المواشي. وإلى جانب ذلك، تشير المُخرَجات إلى أنّ إقامة مستوطنين لمزرعة مواشٍ هدفها إحداث تغيير هامّ وطويل الأمد على خارطة الاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي المُحتلّة، سيؤدّي إلى تقليص مساحات العيش المُخصّصة للفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة، وإلى إلحاق انتهاك كبير وواسع بحقوق الإنسان المكفولة لهم.

4 للتوسّع في هذا الشأن يُنظر إلى: **ييش دين**، الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في الضفة الغربية: وجهة نظر قانونية (حزيران/ يونيو 2020).

"أراضي دولة" ≠ أراضي اليهود

تُشكّل الأراضي أحد أهمّ الموارد المتوفرة في الضفّة الغربيّة. وتتمثّل إحدى الأدوات التي تستعين الحكومة الإسرائيليّة بها بغية السّيطرة على الأراضي في المناطق المحتلّة، بالإشهار عنها "أراضي دولة"، أو بأنّها "أراضٍ عامّة" وهو المصطلح الأكثر دقّةً من الناحية القانونيّة.[5] إلّا أنّ **"أراضي الدّولة" في الضفّة الغربيّة ليست أراضيَ بمُلكيّة دولة إسرائيل، ولا يمكن لهذه الدولة أن تفعل بها ما يحلو لها، خصوصًا أنّ هذه الأراضي لا تتبع بشكل حصريّ للمستوطنين الإسرائيليّين في الأراضي المُحتلّة.**[6]

وفي العموم، فإنّ "أراضي الدولة" هي أراضٍ غير خاصّة يملك الحاكم زمام إدارتها. والحاكم في ضمن وضعيّة الاحتلال في الضفّة الغربيّة هو الجهة التي تتسلّم مهام الحاكم بشكل مؤقت، وهو الحاكم العسكريّ الإسرائيليّ، الذي يستمدّ صلاحياته بما يخصّ الضفّة الغربيّة من القانون الدّوليّ.[7] وتنصّ اتفاقيتا لاهاي على:

> لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقًا لقواعد الانتفاع.[8]

يحظر واجب المسؤوليّة الإداريّة الوارد في القانون الدوليّ على دولة الاحتلال، استغلالَ الأراضي الخاضعة لها لمنافعها الخاصّة، باستثناء الاحتياجات الأمنيّة المحدودة. أي أنّ إسرائيل لا تملك التفويض باستخدام "أراضي الدولة" كما يحلو لها، ومن المفترض بهذه الأراضي أن تُستغلّ لسدّ احتياجات السكّان المحليّين في الضفّة الغربيّة، مثل إقامة البلدات، وتطوير البنى التحتيّة، والشوارع والطرقات، والمباني العامّة والمُتنزّهات.

يهمّنا التوضيح هنا أنّ هذا التقرير لا يتطرّق إلى الأراضي الموجودة في مناطق C، كما جاء تعريفها في الاتفاقيات المرحليّة بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة. ورغم أنّ مناطق C تُشكّل نحو 60% من أراضي الضفّة الغربيّة، وهي تقع تحت المسؤوليّة الأمنيّة والمدنيّة الإسرائيليّة، إلّا أنّ الحديث يدور هنا عن أراضٍ خاضعة للاحتلال العسكريّ وهي ليست أراضيَ تابعة للسيادة الإسرائيليّة.

---

5 مصطلح "أراضٍ عامّة (للجمهور)" أكثر دقّة من الناحية القانونيّة، لكنّه مُضلّل من الناحية الجوهريّة لأنّ إسرائيل -وكما سنُفصّل لاحقًا- تُخصّص هذه الأراضي بشكل شبه حصريّ لصالح المنفعة الإسرائيليّة الاستيطانيّة. وفي عملنا على هذا التقرير اخترنا استخدام المصطلح الأكثر شيوعًا "أراضي دولة"، لكن في ظلّ حقيقة أنّنا نتحدّث عن أرض خاضعة للاحتلال وأنّ هذه الأراضي ليست بمُلكيّة دولة إسرائيل فإنّنا سنستخدم هذا المصطلح داخل مزدوجَين.

6 نشير هنا إلى أنّ مُجمل المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة مخالفة للقانون الدّولي (المادة 49 من اتفاقيّة جنيف الرابعة 1949).

7 منذ احتلال إسرائيل للضفّة الغربيّة عام 1967، فإنّ الإطار القانونيّ السّاري على الأرض هو قوانين الاحتلال العسكريّ (Belligerent Occupation)، والتي أعترف بها أيضًا في موقف السّلطات الإسرائيليّة وفي قرارات المحكمة العُليا.

8 المادة 55 من الاتفاقية الخاصّة باحترام قوانين وأعراف الحرب البريّة (1907) (الترجمة من **موقع اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر**).

الإشهار عن "أراضي دولة"

يُوفّر الأمر العسكريّ الخاصّ بالممتلكات الحكوميّة (رقم 59) من عام 1967، تعريفًا للأراضي في الضفّة الغربيّة التي ستُعتبر ممتلكاتٍ حكوميةً، إلى جانب واجبات وحقوق القائد العسكريّ تجاه هذه الأراضي. وينصّ هذا الأمر أيضًا على أن يكون ضابطَ رُكنٍ وصيًا في الإدارة المدنيّة على الممتلكات الحكوميّة والمتروكة في الضفّة الغربيّة، ومسؤولًا عن إدارتها.

تبنّت الإدارة المدنيّة منظومة للإشهار عن "أراضي الدولة" بُغية الاستيلاء على الأراضي التي تعتبرها ممتلكات حكوميّة. وبعد هذا الإشهار يكون بالإمكان تخصيص هذه الأراضي أو منح تصاريح لاستخدامها لغايات السّكن والشغل والزراعة والرعي والبنى التحتيّة والمناطق العامّة وغيرها.[9]

في مطلع سنوات الثمانين من القرن الماضي، وفي أعقاب قرار حكم صدر في قضية "ألون موريه" منعَ دولة إسرائيل من إنشاء المستوطنات على الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها بأوامر عسكريّة[10]، بدأ الحُكم العسكريّ بالإشهار عن مئات آلاف الدونمات في الضفّة الغربيّة بأنّها "أراضي دولة".

تمتنع إسرائيل عن الكشف عن المُعطى الدقيق بخصوص حجم ونطاق "أراضي الدّولة" في الضفّة الغربيّة. حتّى أنّ الدولة ادّعت في إطار مداولات أجرتها المحكمة في التماس بهذا الشأن، أنّ الإدارة المدنيّة لا تملك معطيات دقيقة بخصوص حجم ونطاق "أراضي الدولة" في المناطق المُحتلّة.[11] ووفقًا للتقديرات التي تستند إلى معلومات نشرتها الإدارة المدنيّة، فإنّ حجم "أراضي الدولة" في الضفّة الغربيّة يزيد عن 2,000,000 دونم، تُشكّل نحو ثُلث المساحة الكاملة للضفّة الغربيّة.[12]

خلافًا للقانون الدَّوليّ، تستخدم إسرائيل هذه الأراضي التي أُعلنت بأنّها "أراضي دولة" بشكل شبه حصريّ لصالح مشروع الاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي المُحتلّة، مُقصيةً عنها الأفراد والجماعات الفلسطينيّة. ومن مُجمل "أراضي الدّولة" في الضفّة الغربيّة التي خصّصتها الإدارة المدنيّة لصالح أيّ استخدام كان منذ 1967، فإنّ 0.24% منها فقط خُصّصت لصالح الفلسطينيّين.[13]

9 للتوسّع بشأن منظومة الإشهار يُنظر إلى: **ييش دين**، الظالمُ يجني ثمار ظُلمه: نهب الأراضي الفلسطينيّة عبر الإعلان عنها "أراضي دولة"، في الأماكن التي توقّفت فيها مسارات تسوية الحقوق على الأراضي مع احتلال الضفّة الغربيّة (شباط/ فبراير 2021) (فيما يلي: **ييش دين**، الظالم يجني ثماره)؛ **المسؤول عن الممتلكات الحكوميّة والمتروكة في الضفّة الغربيّة**، "إجراء نشر تصاريح/ تخصيصات خارج نطاق البلدات الإسرائيليّة" (بالعبريّة).

10 التماس للعليا 390/79، **دويكات وآخرون ضدّ الحكومة الإسرائيليّة وآخرين**، قرار حُكم، 1979/10/22.

11 **جمعية حقوق المواطن في إسرائيل**، التماس حريّة المعلومات: أراضي الدولة في الضفّة الغربيّة، (بالعبريّة) 2013/3/28.

12 لا يشمل القدس الشرقيّة. يمكن في واقع الأمر تقسيم "أراضي الدولة" إلى ثلاث مجموعات مركزيّة: أ. "أراضي دولة" سُجّلت في سجلّ الأراضي (الطابو) قبل عام 1967 في الغالب، وتشير التقديرات إلى أكثر من 500 ألف دونم. ب. أراضٍ أشهرتها إسرائيل "أراضي دولة"، وخصوصًا منذ مطلع سنوات الثمانين وحتى منتصف سنوات التسعين، وهي أكثر من مليون دونم. ج. أراضٍ قيد البحث، وهي الأراضي التي تنظر إسرائيل في مكانتها القانونيّة في مسعًى لتنظيم تسجيلها على أنّها "أراضي دولة"، وهي تصل إلى أكثر من 600,000 دونم.

13 **السلام الآن**، أراضي الدولة في المناطق المحتلّة تُخصّص لليهود فقط (بالعبريّة)، 2018/7/18. يُنظر أيضًا إلى: **ييش دين** في نظر المصلحة الإسرائيلية: الإدارة المدنية بالضفة الغربية (كانون الأوّل/ ديسمبر 2017)، ص 14-15.

أراضي الرَّعي

تعيش في الضفّة الغربيّة اليوم نحو 180 جماعة رعي فلسطينيّة، تحوي قرابة 35,000 فلسطينيّ.[14] بعض هذه الجماعات موجودٌ في المنطقة منذ مئات السّنين وبعضها الآخر منذ عقود عديدة، وذلك بعد أن طردتها إسرائيل من الأراضي التي أقيمت عليها دولة إسرائيل عام 1948. وتحافظ جماعات الرَّعي الفلسطينيّة على نسيج مجتمعيّ وثقافيّ متفرّد، ووجودها متعلّق من ضمن سائر الأمور بقدرتها على الوصول إلى أراضي الرّعي ومصادر المياه، كونها تعتمد على الموارد الطبيعيّة كمصدر اقتصاديّ مركزيّ.

تكون أراضي الرّعي في غالب الأحيان أراضيَ لا تُستخدم للمزروعات. وهكذا فإنّ الخراف والماعز والأبقار تتغذّى على الأعشاب البريّة من دون إلحاق ضرر مستديم، وبما يسمح بتجدّد هذه النباتات بشكل طبيعيّ. زدْ على ذلك أنّ إطعام الماشية في أراضي الرّعي يُشكّل أمرًا حاسمًا للكثير من جماعات تربية المواشي الفلسطينيّة، لأنّ مصادر رزقها الشحيحة تعتمد على ذلك، دعْ عنك التكاليف الباهظة المنوطة بشراء الطعام للمواشي.

يسمح القانون باستخدام أراضي الضفة الغربيّة لغرض الرّعي وفق الحاجة وباعتدال، ما لم يرد غيرُ ذلك. وعند الحديث عن أراضٍ خاصّة[15]، لا يُسمَح الرّعي فيها إلّا عند الحصول على تصريح واضح من أصحابها. ويُسمح الرّعي في "أراضي الدّولة" ما دامت غير مُخصّصة لاستخدام حصريّ لصالح جهة ما. تُضاف إلى ذلك التقييدات المفروضة على رعي الماشية في المناطق التي أُعلِنت كمحميّات طبيعيّة أو في الأراضي التي صادرها الجيش أو أعلن عنها منطقة تدريبات.

تعود صلاحية تخصيص الأراضي للرّعي في الضفة الغربيّة إلى المسؤول عن الممتلكات الحكوميّة والمتروكة في الإدارة المدنيّة، وهو أيضًا مُمثّل سلطة أراضي إسرائيل في المناطق المُحتلة.[16] رغم ذلك، وردًا على سؤال من صحيفة هآرتس، ادّعت الإدارة المدنيّة أنّ "المسؤول عن منح التصاريح لأراضي الرّعي في الضفة هو وزارة الصحّة".[17]

ونرى في السّنوات الأخيرة أنّ وحدة الاستيطان في الهستدروت الصهيونيّة العالميّة (التي تتموّل في غالبية نشاطاتها من ميزانية الدولة) تُصدر هي الأخرى "اتفاقية تصريح للرّعي"، على الأراضي التي سلّمها لها المسؤول عن الممتلكات الحكوميّة والمتروكة، وفق عقود طويلة الأمد.

في مطلع آب/ أغسطس 2021، توجّهت منظمة ييش دين إلى الإدارة المدنيّة ووحدة الاستيطان بناءً على قانون حريّة المعلومات. وكان موضوع الطلب يتركّز في المعلومات المتعلّقة بتخصيص استخدامات الأراضي لصالح إقامة مزارع المواشي في الضفّة الغربيّة، وبالمعلومات المتعلّقة بمنح تصاريح استخدام الأراضي كأراضي رعي بين السّنوات 2017-2021.

14 **بمكوم - مخططون من أجل حقوق التخطيط**، Mobile Pastoralist Database (آخر تحديث في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021).

15 المقصد هنا الأراضي الخاصّة المُنظّمة (الأرض المسجّلة في دائرة تسجيل الأراضي)، أو الأراضي الخاصّة غير المُنظّمة (الأراضي المُدارة والمستصلحة بشكل متواصل).

16 تُشكّل دائرة أراضي إسرائيل في ضمن دولة إسرائيل الجهة المخوّلة منح التصاريح باستخدام الأراضي الزراعيّة في "أراضي الدولة" لأغراض الرّعي لفترة قصيرة (دائرة أراضي إسرائيل، طلب الحصول على تصريح لاستخدام الأراض الزراعيّة لفترة قصيرة لغرض الرّعي والاستصلاح الموسمي) (**بالعبريّة**).

17 هَـجار شيزاف، "الدولة اعترفت بتخصيص آلاف الدونمات الزراعيّة للبؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة في الضفّة"، **هآرتس**، 2021/7/29.

ردًا على هذا الطلب، أوضحت وحدة الاستيطان في الهستدروت الصهيونيّة العالميّة أنّها لا "تُخصّص الأراضي لهدف إقامة المزارع الزراعيّة"، وأنّ "وحدة الاستيطان لا تملك المعلومات التي تخصّ هذه المزارع". ولم تُورد وحدة الاستيطان أيّ معلومات تتعلّق بحجم ونطاق تخصيص أراضي الرّعي لصالح المستوطنين الإسرائيليّين، لكنّها قالت:

> يصدر "تصريح الرّعي" بعد تصديقه في لجنة الرّعي التي تضم ممثلًا عن سلطة الرّعي في وزارة الصحّة وتطوير الريف، وممثلًا عن السلطة المحليّة ذات الصّلة، وممثلًا عن وحدة الاستيطان ومدير اللواء ذي الصّلة في وحدة الاستيطان. بعد إصدار التصريح تُوقّع اتفاقيات الرّعي لفترات قصيرة (سنة).[18]

كما سبق وذكرنا، فإنّ الإدارة المدنية -وهي الجهة المسؤولة عن تخصيص أراضي الرّعي في الضفّة الغربيّة- لم تردّ على طلب الحصول على المعلومات حتى نهاية عام 2021، وذلك بعد مرور شهور طويلة على المدّة التي يمنحها إياها القانون.

**

في تموز/ يوليو 2021، حصلت حركة "السّلام الآن" على ردّ من وزارة الصحّة ردًا على توجّهها في مسألة ميزانيّات الدعم الممنوحة للجمعيّات الناشطة في الضفّة الغربيّة. واتّضح من ردّ وزارة الصحّة أنّه فيما يبدو أنّ مزرعتيْ مواشٍ جديدتيْن تابعتين لمستوطنين (وأربع مزارع أخرى أقدم منهما) حصلت من الإدارة المدنيّة على تصريح رسميّ لإدارة أراضٍ. والحديث يدور هنا عن **مزرعة أثْرهام** المجاورة لمستوطنة طينيه عومريم، التي حصلت على تخصيص بحجم 2,000 دونم، و**مزرعة نرياه** المجاورة لمستوطنة ريمونيم التي حصلت على 546 دونمًا[19] (لمعاينة أمثلة على أعمال عنف وقعت بجوار هاتيْن المزرعتيْن ضدّ مزارعين ورُعاة فلسطينيّين يُنظر إلى الصفحات 30, 37, 41).

اتّضح من ردّ وزارة الزراعة، أيضًا، أنّ الإدارة المدنيّة خصّصت لكلّ المزارع الستّ 8,719 دونمًا، رغم أنّ هذه الجمعيات طالبت في الطلبات التي قدّمتها بتمويل يلائم مساحة قدرها 52 ألف دونم.[20] أي أنّ القائمين على مزارع المستوطنين ادّعوا سيطرتهم على مساحة تزيد بستّة أضعاف عن المساحة التي صدّقتها الإدارة المدنيّة بشكل رسميّ.

18 من مدير قيادة وحدة الاستيطان والمسؤول عن حرية المعلومات إلى ييش دين، "طلب لتلقي المعلومات"، 2021/9/14.
19 **السّلام الآن**، وزارة الزراعة تعترف بتمويلها لجمعيات ناشطة في البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة (بالعبريّة)، 2021/7/29.
20 **المصدر السّابق**.

البناء غير القانونيّ

يثير ردّ وزارة الصحّة على "السّلام الآن" سؤالين مركزيين. الأول: هل أقيمت عشرات مزارع المواشي التابعة للمستوطنين في الضفّة الغربيّة من دون معرفة وتصديق القائد العسكريّ؟ وثانيًا: هل تتعلّق التصاريح التي أصدرتها الإدارة المدنيّة بمساحات الرّعي فقط، أم أنّها تصاريح لإقامة المزارع والمباني السّكنيّة أيضًا؟

مع الافتقار للمعلومات المطلوبة من الإدارة المدنيّة، فإنّ الإجابة عن السّؤال الأوّل تظلّ غير متوفرة حتى هذه اللحظة. لكن في المقابل يمكن تخمين الإجابة عن السّؤال الثاني بوساطة الدمج بين ردّ وحدة الاستيطان وبين أوامر الهدم التي أصدرتها الإدارة المدنيّة.

وكما أسلفنا أعلاه، فإنّ وحدة الاستيطان في الهستدروت الصهيونيّة العالميّة أوضحت أنّها "لا تُخصّص الأراضي لغرض إنشاء المزارع الزراعيّة".[21] زدْ على ذلك أنّ ييش دين حصلت على نسخة من "اتفاقيّة تصريح رعي" بين المستوطن الذي أنشأ مزرعة أقرهام وبين وحدة الاستيطان. وُقّعت هذه الاتفاقيّة في كانون الثاني/ يناير 2018 وجُدّدت من وقتها، وهي تمنح صاحب المزرعة إمكانيّة "استخدام الأرض طيلة فترة التصريح لغاية الرّعي فقط". ويلتزم مؤسّس المزرعة في الاتفاقيّة "بعدم إجراء أيّ تغيير على الأرض أو على أجزاء منها، وبعدم هدم أو تشييد أيّ مبنى عليها، سواء أكان دائمًا أم مؤقتًا" من دون إذن صريح وخطيّ.[22]

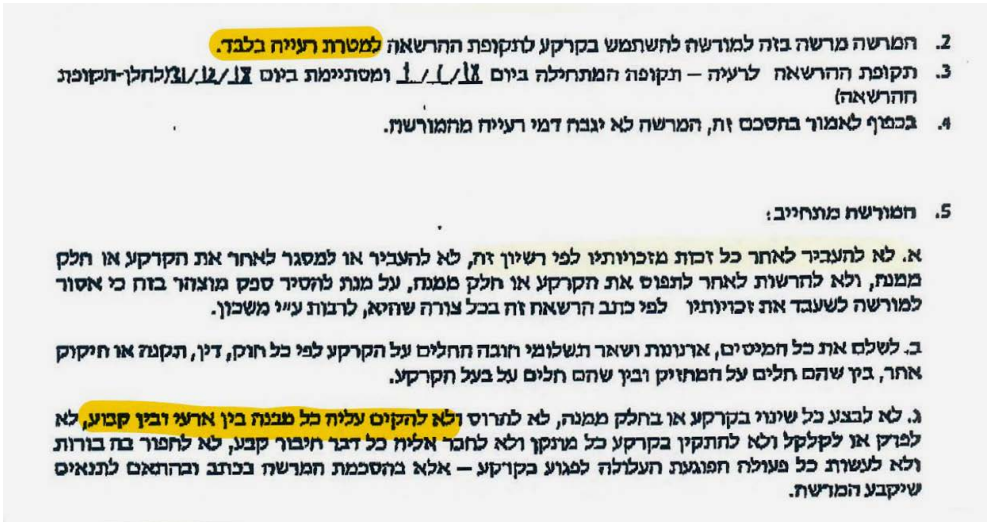

2. המרשה מרשה בזה למורשה להשתמש בקרקע לתקופת ההרשאה למטרת רעייה בלבד.
3. תקופת ההרשאה לרעיה – תקופה המתחילה ביום 31/12/21 ומסתיימת ביום 31/12/31 (להלן-תקופת ההרשאה)
4. בכפוף לאמור בהסכם זה, המרשה לא יגבה דמי רעייה מהמורשה.

5. המורשה מתחייב:

א. לא להעביר לאחר כל זכות מזכויותיו לפי רשיון זה, לא להעביר או למסור לאחר את הקרקע או חלק ממנה, ולא לחרשות לאחר לתפוס את הקרקע או חלק ממנה, על מנת להסיר ספק מובהר בזה כי אסור למורשה לשעבד את זכויותיו לפי כתב הרשאה זה בכל צורה שהיא, לרבות ע"י משכון.

ב. לשלם את כל המיסים, הארנונות ושאר תשלומי חובה החלים על הקרקע לפי כל חוק, דין, תקנה או חיקוק אחר, בין שהם חלים על המחזיק ובין שהם חלים על בעל הקרקע.

ג. לא לבצע כל שינוי בקרקע או בחלק ממנה, לא לחרוש ולא להקים עליה כל מבנה בין ארעי ובין קבוע, לא לפרק או לקלקל ולא לחתקין בקרקע כל מתקן ולא לחבר אליה כל דבר חיבור קבוע, לא לחפור בה בורות ולא לעשות כל פעולה חפוגעת העלולה לפגוע בקרקע – אלא בהסכמת המרשה בכתב ובהתאם לתנאים שיקבע המרשה.

21 מן مدير قيادة وحدة الاستيطان والمسؤول عن حرية المعلومات إلى ييش دين، "طلب لتلقي المعلومات"، 2021/9/14.

22 قُدّم هذا المستند إلى محكمة الصّلح في القدس في إطار ملف جنائيّ 66319-12-19 **دولة إسرائيل ضدّ جالدور**، وسُلّم إلى المتضرّر الفلسطينيّ الذي ستُمثّله ييش دين، من ضمن حقّه بالحصول على مستندات ووثائق (ملف ييش دين 4086/18).

الوضع على الأرض مختلف تمامًا لأنّ مزرعة أمّرهام كبرت وتطوّرت. **وقد أصدرت الإدارة المدنيّة أوامر هدم ضدّ سبعة مبانٍ غير قانونيّة في المزرعة، إلّا أنّها لم تُطبّقها. وفي عام 2021 بلغ عدد المباني في مزرعة أمّرهام 20 مبنًى.**

مزرعة أمّرهام، 2021

يمكننا العثور على مثال مشابه في المزرعة التي شُيّدت بجوار بؤرة بنيه كيدم غير القانونيّة. ففي التقرير الذي نُشر في تموز/ يوليو 2020 عن المزرعة، جاء: "وفقًا للقانون، فإنّ منطقة المزرعة مُخصّصة للزراعة فقط لا للسكن، ولذلك لا يمكن تشييد المباني في الموقع. وكان الحلّ الذي لجأوا إليه في المزرعة بناء بيت أو خيمة فوق شاحنة".[23] بعد ذلك بسنة، كشفت صورة من القمر الصّناعيّ عن وجود أكثر من عشرة مبانٍ في مزرعة بنيه كيدم تُستخدم في بعض منها كمناطق سكنيّة. وحتّى في هذه الحالة **أصدرت الإدارة المدنيّة أوامرَ هدم ضدّ بعض هذه المباني إلّا أنّها لم تُطبّقها.**

23 تحياه بيرتس، "صهيونية 2020: المَزارع في يهودا والسّامرة تعيد تعريف الاستيطان من جديد"، **پنيماه- مجلة النساء الرائدة**، 2020/7/14.

مزرعة بنيه كيدم، 2021

تشير معطيات الإدارة المدنيّة لعام 2020، أنّ وحدة المراقبة أصدرت حتى هذا العام 107 أوامر هدم ضدّ مبانٍ غير قانونيّة في 19 مزرعة من أصل 35 مزرعة مواشٍ تابعة لمستوطنين تطرّق إليها هذا التقرير. وبما أنّ غالبيّة المزارع التي لم تصدر ضدّها أوامر هدم شُيّدت أثناء سنة 2020 أو بعدها، يبدو أنّ الإدارة المدنيّة لم تكن قد زارت المزارع الـ 16 المتبقيّة أثناء نشر معطيات مُشرفي هذه الإدارة. ولو أضفنا إلى ذلك حقيقة أنّ المزارع القائمة وَسّعت بشكل كبير من نطاقها وحجمها، يمكننا عندها أن نُخمّن وجود العشرات أو المئات الأخرى من المباني غير القانونيّة في مزارع المواشي التابعة للمستوطنين في الضفّة الغربيّة.

في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، أرسل نائب المستشار القضائيّ للحكومة، أيرز كمينيتس، رسالة إلى ديوان رئيس الحكومة، تتطرّق إلى "أوامر المستوى السياسيّ بالامتناع عن اتخاذ تدابير تفتيش ومراقبة وتطبيق". وقال نائب المستشار القضائيّ للحكومة إنّ "رئيس الحكومة ووزير الأمن" أصدرا توجيهًا إلى الإدارة المدنيّة

"بالامتناع عن نشاطات مراقبة وتطبيق للقانون" بما يخصّ البناء غير القانونيّ الذي يقوم به إسرائيليّون في الضفّة الغربيّة، ومن ضمن ذلك مزرعة سديه إفرايم ومزرعة نيجوهوت المذكورتيْن في هذا التقرير. وأضاف كمينيتس: "نحن نتحدّث هنا عن مجموعة من الحالات الخطرة جدًا، التي تثير تخوّفًا من تطوّر نهج بالغ الإشكاليّة، يسعى ضدّ سلطة القانون". وأوضح كمينيتس في هذه الرّسالة: "المستوى السياسيّ غير مُخوّل مبدئيًا بالتدخّل في القرارات المتعلّقة بتطبيق وإنفاذ القانون. (...) ويسعى هذا الأمر لضمان ألّا يتأثّر تطبيق القانون باعتبارات غير موضوعيّة".[24] وكما أسلفنا، ورغم الرسالة الحادّة التي صدرت عن نائب المستشار القضائيّ للحكومة، فإنّ الإدارة المدنيّة امتنعت بين 2020-2021 أيضًا عن تطبيق الغالبية المُطلقة من أوامر الهدم التي أصدرتها هي نفسها.[25]

وتشير أوامر الهدم التي أصدرتها الإدارة المدنيّة، أيضًا، إلى أنّ المكوث على "أراضي دولة" أو الحصول على تخصيص أراضٍ للرّعي من وحدة الاستيطان، لا يضمنان قانونيّة وجود المزرعة أو البناء فيها. فحتى لو جرى إبرام "اتفاقيّة تخصيص للرّعي" وفقًا للقانون وبتصديق من القائد العسكريّ، فإنّ هذه الاتفاقيّة لا تسمح بإنشاء مزرعة سكنيّة، بل تنحصر في تخصيص أراضٍ لرعي الماشية ليس إلّا. ويتطلب إنشاء مبنًى مؤقت أو دائم في الضفة الغربيّة الحصول على تصريح بناء قانونيّ، وعلى حدّ ما تعلمه ييش دين فإنّ مثل هذه التصاريح لم تُمنح لمئات المباني التي شُيّدت في مَزارع المواشي الجديدة.

تلخيصًا، يمكننا القول إنّ مَزارع المواشي التي أنشأها مستوطنون إسرائيليّون في الضفّة الغربيّة غير قانونيّة. فقد أقيمت هذه المَزارع بدعم من دولة إسرائيل ولكن من دون أيّ قرار رسميّ صادر عن الحكومة ومن خلال انتهاك القانون الدّوليّ. زدْ على ذلك أنّ هذه المزارع وُسّعت بوساطة البناء غير المُرخّص وهي تُشكّل بؤرةً للعنف الممارَس ضدّ الفلسطينيّين، بشكل يوميّ ومتواصل.

"يُسمح للمستوطن بالتجوّل في "أراضي الدولة"، وأنا، طه، ممنوع من ذلك"

يبلغ تعداد أفراد عائلة جاد الله- محمد الموسّعة 24 فردًا يعيشون في أربعة بيوت قائمة على قطعة أرض خاصّة بملكيّة العائلة منذ أجيال طويلة. ويعمل أبناء العائلة في تربية المواشي ويعتنون بكروم زيتون وأشجار الفواكه.

بدأ الحضور الإسرائيليّ على الأراضي في المنطقة سنة 1982 عبر بؤرة "ناحَل" عسكريّة، ثم كثكنة عسكريّة، وتطوّر من هناك إلى بؤرة استيطان مدنيّة، تحوّلت عام 1999 إلى مستوطنة نيجوهوت. في عام 2002 جرى تأسيس بؤرة متسبيه لخيش الاستيطانيّة على تلّة مجاورة تبعد نحو كيلومتر واحد غربيّ مستوطنة نيجوهوت. وأصدرت الإدارة المدنيّة أوامر هدم ضدّ بيوت البؤرة الاستيطانيّة إلّا أنّها لم تُنفّذها البتّة.[26] وعلى تلّة ثالثة بين المستوطنة والبؤرة

24 من أيرز كمينيتس، نائب المستشار القضائيّ للحكومة، إلى القائم بأعمال مدير ديوان رئيس الحكومة، "أوامر المستوى السياسيّ بالامتناع عن اتخاذ تدابير مراقبة وتفتيش وتطبيق القانون"، 2019/10/10.

25 نستثني من هذا الأمر **مزرعة معاليه أهوشيا**. فهذه المزرعة أقيمت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2020، بحضور عضو الكنيست بتسلئيل سموطريتش. في يوم 2021/4/6 قامت السلطات الإسرائيليّة بإخلاء المزرعة. وبعد مضيّ أيام عديدة أعاد مستوطنون إسرائيليّون تشييد المزرعة مُجدّدًا في موقع مجاور. وفي يوم 2022/2/8 أعادت السلطات إخلاء المزرعة غير القانونيّة، وبعد مضيّ ساعات عديدة أعاد مستوطنون إسرائيليّون تشييدها مُجدّدًا. للاطلاع على الممارسات العنيفة ضدّ الفلسطينيّين التي تقع بجوار مزرعة معاليه أهوشيا، يُنظر إلى ص 39.

26 يُنظر أيضًا إلى: حاييم ليفنسون، "الفصح في بؤرة استيطانيّة غير قانونيّة: 10 كرڤانات فارغة، 12 جنديّ احتياط"، **هآرتس**، 2013/4/2.

الاستيطانيّة شُيد سنة 2008 حيّ هَكيرم، الذي شمل عدّة بيوت غير قانونيّة أخرى. وفي عامي 2009 و2012 هدمت الإدارة المدنيّة البناء غير القانونيّ في حيّ هَكيرم.[27]

أعلنت إسرائيل عدّة عمليات إشهار "أراضي دولة" في منطقة مستوطنة نيجوهوت. وجرى الإشهار الأوّل سنة 1981 ولم يشمل إلّا المنطقة التي تقوم عليها الآن منازل مستوطنة نيجوهوت. لاحقًا، وحتى سنة 2013، أشهرت إسرائيل نحو 800 دونم كـ "أراضي دولة"، بما يشمل بؤرة متسبيه لخيش والتلّة التي أقيم عليها حيّ هكيرم ثم أخلي من هناك. وقد أُستثنيت أراضي عائلة جاد الله- محمد من هذا الإشهار وظلّت بيوت العائلة في ضمن مُسوّرة على أرض خاصّة مُحاطة بـ "أراضي دولة". وفي تشرين الثاني/ نوفمبر جرى توسيع منطقة نفوذ مستوطنة نيجوهوت لتشمل أيضًا البؤرة وسائر الأراضي التي أُشهِرت "أراضي دولة".

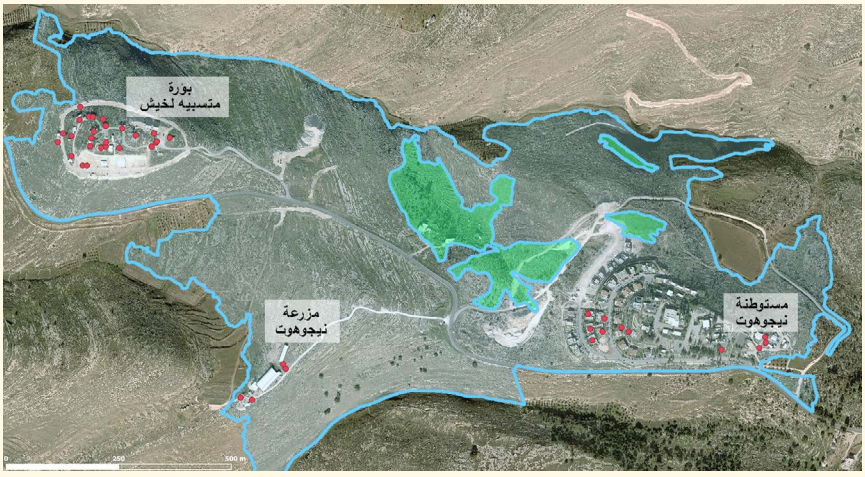

إشهارات "أراضي الدولة"
بناء غير قانونيّ (من معطيات الإدارة المدنيّة)
مُسوّرات لم تُشهر كـ "أراضي دولة" وتقع فيها بيوت عائلة جاد الله- محمد

في مطلع سنة 2018 أقام مستوطنون **مزرعة مواشي نيجوهوت** على التلّة التي أقيم عليها حيّ هكيرم الذي أخلي لاحقًا. وقد وضعوا في الموقع كرڤانًا، وأنشأوا العرائش وأحضروا إلى المكان قطيع خراف. وأصدرت الإدارة المدنيّة أوامر هدم لما لا يقلّ عن أربعة مبانٍ غير قانونيّة في المزرعة، إلّا أنّها لم تُنفذها.

في شريط دعائي لمنظمة "الحارس الجديد" (هَشومير هحَداش) ادّعى مؤسّس المزرعة أنّنا "سنحافظ على أراضي الدولة عن طريق الزراعة".[28] وكما سبق وأشرنا فإنّ "أراضي الدولة" في

27 أورانيت عيتسر، "هدم في نيجوهوت على يد الإدارة المدنيّة وحرس الحدود"، **عروتس 7**، 2009/11/16؛ أورلي هراري، "هدم مبانٍ في نيجوهوت: الشرطة تعتقل ولدًا في الثانية عشرة"، **عروتس 7**، 2012/7/23.

28 صفحة فيسبوك **هَشومير هحداش**، "لا يبقى أيّ مزارع وحده، 2020/1/26.

الأراضي المحتلّة لا تتبع لليهود فقط، ويُضاف على ذلك أنّ المنطقة التي يرعى فيها المستوطنون الخراف من مزرعة نيجوهوت هي أوسع من ذلك بكثير وتشذّ عن المنطقة التي أُشهِرت "أراضي دولة". وفي بعض الأحيان يقوم المستوطنون باقتحام الأراضي الخاصّة والمستصلَحة التابعة لعائلة جاد الله محمد مع خرافهم، من خلال إلحاق الأذى بالمحاصيل الزراعيّة.

الإشهارات عن "أراضي الدولة" وإقامة مزرعة المواشي نيجوهوت لا تترك مجالًا للشكّ بخصوص نوايا إسرائيل باستغلال المزرعة لخلق تواصل استيطانيّ على نطاق لا يقلّ عن 1,000 دونم، من خلال إبعاد الفلسطينيّين عن أراضيهم أو حصرهم في داخل مُسوّرات.

وقال **طه جاد الله- محمد** المولود عام 1958 والذي قضى حياته كلّها في هذا البيت، لييش دين: المستوطن يملك قطيع مواشٍ قوامه 300 رأس. وهو يأتي إلى المنطقة بسيّارة أو بالتراكتورون (دبّاب) أو مُمتطيًا حصانًا، وهو مُسلّح دائمًا. وهو يستعين بفتية التلال كعُمال وحراس على المناطق التي اقتحمها على مرّ السنين. لا شكّ في أنّه الشخصيّة المركزيّة في الموقع، وهو يُصدر الأوامر ويُقرّر في كلّ شيء. ويحقّ للمستوطن التجوّل في "أراضي الدولة"، أمّا أنا، طه، فممنوعٌ من ذلك. ويقوم المستوطن بإطلاق الخراف للرعي في الحقول المزروعة التابعة لعائلتنا، ولديه هدف واضح: إنّه يرغب بتوسيع المناطق المُحيطة بمزرعته.[29]

وأضافت **سونيا**، ابنة طه:

المستوطن الذي يملك المزرعة هو شخص استفزازيّ، يتحدث بلغة فظّة، وهو دائم التسلح بمُسدّس. يملك تراكتورون ومعه رُعاة شُبّان يساعدونه وثمة نساء شابات يخرجنَ مع الخراف. الشرطة ووحدة الارتباط والتنسيق تتعاونان معه. وفي حال اتصلنا بالشرطة لتقديم شكوى بأنّه يرعى في أرضنا، يقوم المستوطن بالاتصال بهم ويقول لهم إنّ لا شيء يحدث وعندها يمتنع الشرطيّون عن الحضور. وفي حال سمحنا له بالرّعي في أرضنا فإنّه سيأتي غدًا إلى بيتنا.[30]

29 ملف ييش دين 4684/20. ترد الشهادات في هذا التقرير بأسماء أصحابها كما أدلوا بها أمام باحثي ومتطوّعي ييش دين بعد وقت قليل من وقوع الحوادث. وبما أنّنا نتحدّث عن شهادات شفهيّة، فمن الجائز تحرير بعض أجزاء منها لم تكن ذات صلة بالحدث المطروح. وقرّر بعض الذين أدلوا بشهاداتهم عدم نشر أسمائهم خشية أن يلحقهم ضرر إضافيّ من المستوطنين أو من السلطات الإسرائيليّة.

30 مقابلة مع سونيا طه جاد الله محمد، نيسان/ أبريل 2021.

أقصى ما يمكن من الأرض - أقلّ ما يمكن من المستوطنين

في مطلع شباط/ فبراير 2017، وبعد نضال قضائيّ متواصل، أخلت إسرائيل بؤرة عَمونه غير القانونيّة، والتي أقيمت على أراضٍ فلسطينيّة خاصّة.[31] بعد عدّة أيّام على ذلك سنّ الكنيست قانونًا لمصادرة الأراضي الفلسطينيّة الخاصّة في الضفة الغربيّة (قانون التسوية)، الذي يهدف لإجراء شرعنة بأثر رجعيّ للبناء اليهوديّ غير القانونيّ على أراضٍ فلسطينيّة خاصّة. في حزيران/ يونيو 2020، ألغت المحكمة العليا القانون وقضتْ من ضمن ما قضت به أنّه ينتهك حقوق الملكيّة والمساواة المكفولة للفلسطينيّين في الأراضي المُحتلّة.[32] وكانت هذه التطوّرات القضائيّة من ضمن العوامل التي قلّصت -ولو بشكل جزئيّ- إقامة وتوسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة على الأراضي الفلسطينيّة الخاصّة، ودفعت إسرائيل والمستوطنين إلى تعزيز تخصيص الموارد اللازمة للقيام بتدابير أخرى.

منذ عام 2017، وبدعم من دولة إسرائيل، أنشأ المستوطنون نحو 50 مستوطنة جديدة في الضفّة الغربيّة، من بينها 35 مزرعة مواشٍ.[33]

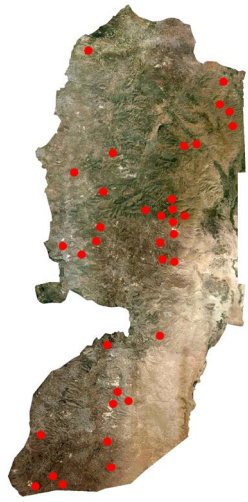

مزارع مواشٍ أقامها مستوطنون إسرائيليّون
بين 2017-2021 في الضفّة الغربيّة

31 للتوسّع يُنظر إلى: **ييش دين**، بؤرة عَمونا الاستيطانيّة غير القانونيّة: التسلسل الزمنيّ لنهب الأراضي الفلسطينيّة الخاصّة (1995 - ؟) (كانون الأول/ ديسمبر 2020).

32 قانون تسوية الاستيطان في يهودا والشومرون، 2017؛ للتوسّع في هذا الشأن يُنظر إلى: **ييش دين**، التماس لإلغاء قانون مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية (قانون التسوية)، 2017/3/5.

33 مَزارع المواشي المُشار إليها في هذه الخارطة (من الجائز أنّه أقيمت مزارع مواشٍ أخرى خلال السنوات الأخيرة): شيرات هعسڤيم، أم زوقا، أيرتس شيمش، چوشن حمدات، عيمق ترتساه (حمرة)، شرقيّ بيت دجن، إل ناڤيه، يتدوت، عوري أيرتس أهوڤاتي، نوف أمّي، مـچنيزي، تسـڤي بار يوسف، أيرتس هتسـڤي، سديه إفرايم، ناحل شيلو، شومريه هعيمق، كيداه 1، كيداه 2، ملأخي هشالوم، شرقيّ ملأخي شالوم، ميخا، أهوڤيا، نيريا 1، نيريا 2، كيدار، ناڤيه أوري، ميتساد- أسـير، بنيه كيدم 1، بنيه كيدم 2، نيجوهوت، پني حـڤير، بيسخار مان، أڤرهام، يهودا، عسيئيل.

التأسيس

"هذا ليس بالأمر الذي يُمكن لشخص فرد أن ينجزه بنفسه، الكهرباء والمياه والطرقات" (مزرعة المواشي كيدار)[34]

أقيمت غالبية مزارع المواشي التابعة للمستوطنين على أراضٍ أشهرها القائد العسكريّ بأنّها "أراضي دولة". وكما ذكرنا سابقًا، فإنّ الإدارة المدنيّة لم تُجب حتى نهاية 2021 على توجّه ييش دين في إطار قانون حريّة المعلومات، الذي طالب بالحصول على تفصيل بتخصيصات الأراضي التي وفرها المسؤول عن الممتلكات الحكوميّة والمتروكة لصالح تأسيس المزارع وأراضي الرعي. وما دامت الإدارة المدنيّة ترفض الكشف عن المعطيات، فإنّه لن يكون بوسعنا معرفة معلومات عينيّة تخصّ ملابسات إنشاء مزرعة ما على أراضٍ خُصّصت لها وما إذا كانت أُنشئت على الأراضي التي خُصّصت لها، وما إذا كانت حصلت على تصاريح لإنشاء مبانٍ سكنيّة، وما إذا كان رعي الخراف يتمّ على أراضٍ صُرّح باستخدامها حصريًا لغايات الرّعي. لكنّ ردّ وزارة الزراعة المذكور فيما تقدّم وأوامر الهدم التي أصدرتها الإدارة المدنيّة للمباني في غالبية هذه المزارع، تشير إلى أنّها شُيّدت من دون تصريح قانونيّ ورسميّ من السلطات في الأراضي المُحتلّة.

يُقرّر المستوطنون إنشاء بؤر المزارع الاستيطانيّة على "أراضي الدّولة" استقاءً من تجاربهم التي تشير إلى أنّ احتمال قيام سلطات إنفاذ القانون الإسرائيليّة باتخاذ تدابير فرض قانون ضدّهم على هذه الأراضي هو احتمال مُتدنٍّ. وفعلًا، فإنّ الغالبية المطلقة من أوامر الهدم التي أصدرتها الإدارة المدنيّة -كما رأينا- لم تُنفّذ.

من غير المهم ما إذا كانت مزارع المواشي تُقام بتخصيص وتصريح أو من دونهما، لأنّ هذه المزارع تُقام بوساطة دعم مباشر أو غير مباشر من الدولة: هِبات ماليّة؛ مياه وكهرباء وبُنى تحتيّة إضافيّة؛ شقّ الطرق وتعبيد الشوارع. وتحصل المزارع كلها -سواء كانت مُرخّصة أم لا- على المساعدة والعون من جنود الجيش الإسرائيليّ.

"**أَمَناه**"- أتت المبادرة المركزيّة من وراء تأسيس المَزارع من حركة "أَمَناه"، وهي الحركة الاستيطانيّة التابعة لـچوش إيمونيم، والتي يرأسها زئيف حيفر (زامبيش). تتموّل "أَمَناه" سنويًا بملايين الشيكلات التي تأتي من الأموال العامّة، بحيث تُنقل إليها عبر السلطات المحليّة للمستوطنات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة.[35] في شباط/ فبراير 2021، أعلن سكرتير عام "أَمَناه" أنّ الحركة تقف من وراء إقامة 30 مزرعة ماشية تابعة لمستوطنين في الأراضي المُحتلّة، وأنّ "أَمَناه" ستقيم هذه السنة بإذن الله عشر مزارع أخرى كهذه، وأنا آمل أن يأتي هذا بثمره على المدى البعيد". وأضاف زامبيش أنّ "مزرعة واحدة يمكنها المحافظة على أراض من آلاف الدونمات- وهي تفعل ذلك على أرض الواقع، ولذلك فإنّ هذا الأمر يُعتبر مسألة مركزيّة (في نشاطات "أَمَناه")."[36]

34 أولينات تسفيا معاليه أدوميم، "أرض مشاع"، **يوتيوب** (تشرين الأول/ أكتوبر 2020).

35 يُنظر مثلًا إلى: **السلام الآن**، مجلس بنيامين حوّل عشرات الملايين إلى أماناه وجمعيّات سياسيّة، (بالعبريّة) 2018/7/9. للاستزادة بخصوص ضلوع حركة أَمَناه في إنشاء البور الاستيطانيّة غير القانونيّة في الأراضي المحتلّة، يُنظر أيضًا إلى: حاييم ليفنسون، "الكشف عن المنظمة التي تبني البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة في الأراضي المحتلة"، **هآرتس**، 2017/3/30.

36 مؤتمر حركة أَمَناه، 2021/2/21. يُنظر أيضًا إلى: هَجار شيزاف، "سكرتير عام أَمَناه: سنقيم السنة عشر مزارع أخرى في الضفّة، فهي أكثر نجاعة من المستوطنات"، **هآرتس**، 2021/2/22.

وفي شريط صُوّر عن **مزرعة مواشي كيدار**، قال المستوطن الذي أقام هذه المزرعة بمعيّة عائلته:

> توجد حركة "أمَناه" للاستيطان، وهي تدعمنا، وقد منحتنا القرض، وهي تدعمنا بالبُنى التحتيّة، وهذه أمور لا يمكن لإنسان فرد أن يقوم بها، أي الكهرباء والماء والطرقات.[37]

ووفقًا لما جاء في صفحة مزرعة كيدار على شبكة فيسبوك، فإنّ مزرعة كيدار تحظى بالدعم -من ضمن مصادر دعمها- من مجلس چوش عتصيون الإقليميّ، و"سياحة چوش عتصيون"، وتُقام فيها المناسبات والأعراس والعروض الموسيقيّة، وحتّى أنّه جرى مؤخرًا فتح "تسيمر" زوجيّ (أكواخ استضافة).[38] في يوم 2020/12/1 زار **وزير الاستيطان وقتها تساحي هنـچبي** مزرعة كيدار مصحوبًا بمُمثلي "هشومير يوش" (حُرّاس يهودا والسامرة).[39] وتفيد معطيات الإدارة المدنيّة بوجود ما لا يقلّ عن ثلاثة مبانٍ في المزرعة شُيّدت خلافًا للقانون وصدرت بحقّها أوامر هدم.

"**هشومير يوش**" **(حُرّاس يهودا والسّامرة)** – ثمّة منظّمة أخرى تدعم مزارع المستوطنين بشكل جارٍ وهي "هشومير يوش". يقول موقع المنظمة على الإنترنت إنّها تأسّست سنة 2013 "من خلال يقظة مدنيّة وزراعيّة تهدف لإعادة تعزيز الأمن الشخصيّ والاقتصاديّ، والعزّة القوميّة والثقة لدى المزارعين، من خلال التشديد على أصحاب القطعان".[40] ويصل تعداد المنظمة إلى نحو 500 متطوّع دائمين، إلى جانب آلاف المتطوّعين المتغيّرين، وهي تُقدّم المساعدة لـ 35 مزرعة في الضفّة الغربيّة (وعشر مزارع أخرى في نطاق دولة إسرائيل) والتي تمتدّ على "أكثر من 200 ألف دونم من أراضي الدولة".[41] ويدعم ناشطو "هشومير يوش" مزارع المواشي التابعة للمستوطنين "في كلّ أيّام السنة عبر توفير الحراسة الليليّة والأعمال النهاريّة والمعدّات".[42] وفي حالات مُعيّنة فإنّهم يتساعدون بالمُسيَّرات (يجدر القول إنّ القائد العسكريّ وقّع في كانون الأول/ ديسمبر 2017 على أمر يمنع حيازة أو تطيير المُسيّرات في الضفّة الغربيّة من دون تصريح واضح وصريح من الجيش).[43]

37 أولينات تسفيا معاليه أدوميم، "أرض مشاع"، **يوتيوب** (تشرين الأول/ أكتوبر 2020).
38 صفحة فيسبوك **لمزرعة مواشي كيدار- متسبيه يهودا**.
39 صفحة فيسبوك **Tzachi Hanegbi – تساحي هنـچبي**، 2020/12/1.
40 موقع **هشومير يوش- منظمة الحراسة في يهودا والسامرة** على الإنترنت.
41 مالكا طويطو، "المزارعون الذين يمنعون عملية القتل القادمة بأجسادهم"، **چيلوي داعَت**، العدد 521، 2021/1/8.
42 صفحة فيسبوك **هشومير يوش**، 2020/12/1.
43 صفحة فيسبوك **هشومير يوش**، 2020/5/20. الأمر رقم 1792، أمر الطيران (تقييدات على الطيران والإعلان عن منطقة محظورة)(منطقة الضفة الغربيّة) (رقم 13)(تعديل رقم 1)، 2017.

ناشطو هشومير يوش يعرضون أمام الوزير تساحي هنجبي
كيفية تشغيل مُسيّرة، 2020/12/1.
(الصورة من صفحة فيسبوك Tzachi Hanegbi – تساحي هنجبي)

يُفيد موقع چايدستار، وهو الموقع الخاصّ بالجمعيّات التابع لوزارة القضاء، بأنّ دولة إسرائيل دفعت سنة 2019 لمنظمة "هشومير يوش" أكثر من مليون ش.ج. وهو ما يُشكّل 65% من ميزانيتها. وفي سنة 2020 جرت مضاعفة هذا المبلغ تقريبًا، وحوّلت الدولة للجمعية 1,935,688 ش.ج. من الأموال العامّة.[44]

تشير معطيات وصلت منظمة السّلام الآن من **وزارة الزراعة** إلى أنّ هذه الوزارة حوّلت من ميزانيتها بين 2019-2020 نحو 3,000,000 ش.ج. إلى "هشومير يوش"، لقاء "نشاطات في مناطق زراعيّة/ رعي" بالضفة الغربيّة. ومن ضمن سائر الأمور، يأتي هذا الدّعم لتمويل شراء المعدّات، والأعمال الزراعيّة، وأعمال التسييج والحراسة، إلى جانب ترميم المباني المُستخدمة لسكن المتطوّعين".[45]

تعي وزارة الزراعة أنّ "هشومير يوش" ينشط في مزارع المواشي غير القانونيّة أيضًا، وهي لا تنوي وقف دعم المنظمة، لأنّها تدّعي أنّها تقوم بتوفير الدعم الماليّ للمزارع التي رخّصتها الإدارة المدنيّة فقط.[46]

بالإضافة إلى وزارة الصحّة، التقى مدير عام **وزارة الاستيطان**، آمّي نعيم، في آب/ أغسطس 2020 بأعضاء "هشومير يوش" وقال إنّ وزارته "ستعمل على مساعدة أيّ جهة صهيونيّة تسعى لحراسة أراضي أرض إسرائيل، ومن ضمن ذلك مساعدة المزارعين وأصحاب المزارع في نطاق يهودا والسّامرة".[47] في كانون الأول/ ديسمبر 2020 أعلم الوزير تساحي هنجبي رؤوساء المنظمة "أنّ وزارة الاستيطان ستقوم بمدّ يد العون لهم لإنجاح المهمّة القوميّة الصعبة التي قرّروا حملها على عواتقهم!".[48]

44 **وزارة القضاء**، چايدستار- موقع الجمعيّات في إسرائيل.
45 **السلام الآن**، وزارة الصحّة تعترف بأنّها تُموّل جمعيّات تنشط في بؤر استيطانيّة غير قانونيّة (بالعبريّة)، 2021/7/29.
46 **المصدر السابق**.
47 حزكي باروخ، "يحرسون الزراعة: آمّي نعيم يلتقي مدير عام هشومير يوش"، **عروتس 7**، 2020/8/24.
48 صفحة فيسبوك Tzachi Hanegbi – **تساحي هنجبي**، 2020/12/1.

وتتبوّأ "هشومير يوش" أيضًا مبادرة مشتركة مع جامعة أريئيل والكلية الأكاديميّة هرتسوچ في چوش عتصيون الكائنتيْن في الأراضي المُحتلّة واللتيْن تتموّلان رغم ذلك من ميزانية دافعي الضرائب الإسرائيليّين. وسيحصل الطلاب من هذه المؤسّسات الذين سيشاركون في "منظومة الحراسة في المزارع الزراعيّة"، على نقاط تعليميّة أكاديميّة أو إعفاء من الدروس الاختياريّة.[49]

<u>הصندوق الدائم لإسرائيل (الكيرن كييمت- كَكال)</u> – في شباط/ فبراير 2022 صدّق مجلس إدارة الصندوق الدائم لإسرائيل على ميزانيّة المؤسّسة لعام 2022. وتفيد المنشورات الصحفيّة بأنّ "الصندوق" سيستثمر نحو 12 مليون ش.ج. "في تطوير قرى الشبيبة التأهيليّة، وترميم المباني في المزارع، وتطوير المزارع الزراعيّة" في الضفّة الغربيّة.[50]

ومن المؤسّسات الأخرى التي تدعم مزارع المواشي التابعة للمستوطنين، عبر تجنيد الأموال وتنشيط المتطوّعين، **هشومير هحداش (الحارس الجديد)، وإم تِرتسو، وجمعية صندوق نحلات عتسمؤوت، و One Israel Fund.**[51]

في واحد من الحوادث العنيفة على الأقل، قال مزارعون فلسطينيّون من نعلين إنّ إسرائيليّين كانوا يرتدون بلوزات لمنظمة **أرتسينو- استيطان. زراعة. صهيونيّة** شاركوا في الاعتداء على أراضيهم، بجوار الموقع الذي أقيمت فيه **مزرعة مـچنيزي**.

49 صفحة فيسبوك **هشومير يوش**، 2021/3/11، 2021/3/18.

50 "بعد سنوات: كيرن كييمت تعاود نشاطها الكامل في يهودا والسامرة"، **عروتس 7**، 2022/2/13. اطّلعت ييش دين على هذه المعلومات بعد الانتهاء من كتابة هذا التقرير، وهي معروضة هنا كما وردت في الصّحافة.

51 يُنظر إلى صفحات فيسبوك الخاصّة بهذه الجهات.

ي.ح.، 45 عامًا، متزوّج وأب لاثنين، نعلين

في ساعات الصّباح نزلنا إلى الموقع ومعنا أدوات العمل لغرض استصلاح الأرض وتجهيزها، وكنّا نحو عشرة أشخاص. عملنا لمدّة ساعتين حتى ظهر مستوطن يرافقه ثلاثة أشخاص وقال لنا: "هذه أرضنا ويُحظر عليكم المكوث هنا". قلت له إنّني لن أذهب لأنّ هذه أرض عائلتي. احتدم النقاش فاستلّ المستوطن مسدّسًا وأشار بيده الأخرى صوبنا وهكذا بدأ مرافقوه الذين كانوا يحملون الهراوات بضربنا، وحتّى أنّهم ألقوْا علينا الحجارة. المستوطن نفسه كان يقف جانبًا ويطلق الرصاص في الهواء.[52]

(قُدّمت شكوى إلى الشرطة، وما يزال الملف قيد التحقيق)

إسرائيليّون يرتدون بلوزات منظّمة أرتسينو كانوا حاضرين وقت وقوع الحادثة (تصوير المزارعين الفلسطينيّين)

وفي آذار/ مارس 2020 قال المستوطن الذي أقام "مزرعة أيرتس هتسـفي" بجانب مستوطنة نحيلئيل، لجريدة مجلس ماطيه بنيامين الإقليميّ:

> يوجد دعم من منظمة "هشومير يوش"، ومن المجلس ومن جهات أخرى (...) إنّهم يُدركون أنّ هذا الأمر يُحافظ على احتياطي الأراضي الاستيطانيّة. الجميل في الأمر أنّ قطيع أغنام في المرعى يمكن أن يحافظ على مئات وأحيانًا آلاف الدونمات.[53]

أمّا زوجته التي تعمل مديرة قسم في ضريبة الدخل، فقالت في تلك المقابلة: قلت لتسـفي إنّني لن أدخل المنطقة من دون اتفاقيّة. كموظفة في القطاع الحكوميّ وكإنسانة تعرف كيفيّة إدارة هذه الأمور، لم أكن على استعداد لترك كلّ شيء، ثم يطلبون منّي المغادرة بعد أسبوع".[54] رغم ذلك، أصدرت الإدارة المدنيّة بين 2019-2020 ما لا يقلّ عن ستّة أوامر هدم لمبانٍ غير قانونيّة في مزرعة أيرتس هتسـفي.

52 ملف ييش دين 4920/21.

53 راحيلي سيجل، "جديدُ أيّامنا كقديمها"، **أيرتس بنيامين- جريدة مجلس ماطيه بنيامين الإقليمي**، العدد 437، 2020/3/31.

54 **المصدر السّابق**.

مزرعة عيمق ترتساه (حمرا)

في سنة 2020 أنشأ مستوطنون **مزرعة عيمق ترتساه** على "أراضي دولة" شماليّ مستوطنة حمرا في غور الأردن. وفي غضون شهور عدّة شُيّدت نحو عشرة مبانٍ على أرض تبلغ مساحتها نحو 20 دونمًا، تشمل ثلاثة دونمات مُسوّاة ومُغطّاة بالحصى الناعم (الكُركار). وإلى جانب ذلك قامت آليات ثقيلة بشقّ طريق طولها نحو كيلومترين تربط بين المستوطنة وبين المزرعة.

ينشط مستوطنو مزرعة عيمق ترتساه يوميًا بغية إقصاء جماعات الرّعي الفلسطينيّة التي ترعى مواشيها في هذه المنطقة منذ أجيال عديدة. ويلجأ المستوطنون عادةً إلى الاستعانة بالمُسيّرات من أجل إخافة الأغنام في محاولة لطردها من أراضي الرّعي.[55]

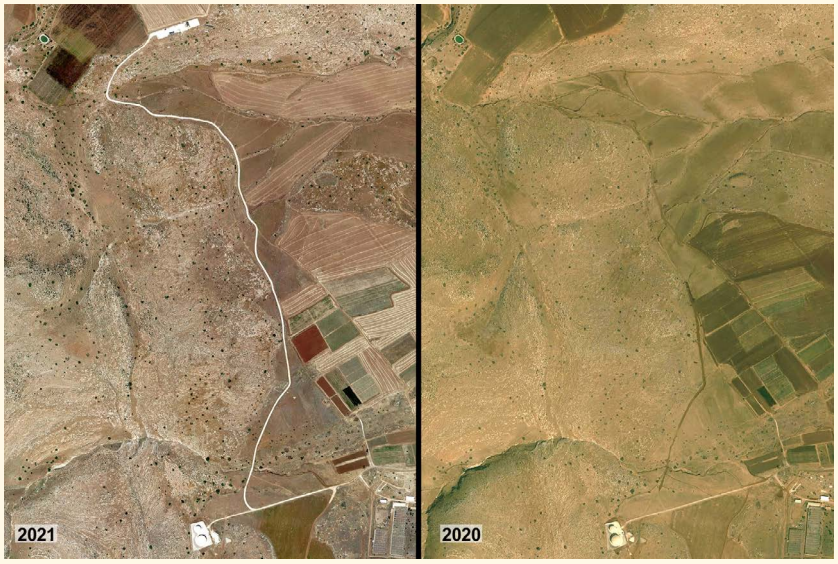

صور جويّة للمنطقة التي أقيمت عليها مزرعة عيمق ترتساه خلال أشهر عدّة

55 يُنظر مثلًا إلى: صفحة فيسبوك **ائتلاف الغور** (بالعبريّة)، 2021/7/28.

مزرعة عيمق ترتساه، أيلول/ سبتمبر 2021

تشير إقامة المزرعة وتعزيزها بسرعة فائقة إلى أنّ مؤسّسيها يحصلون على دعم الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. وللتيقّن من صحّة ذلك تكفي رؤية ضلوع الجيش في هذا الأمر، الذي وُثّق جزء منه في صور وأشرطة التقطها ناشطو حقوق إنسان. ومن ضمن سائر الأمور، يُقدّم الجنود المساعدة للمستوطنين على طرد الرُّعاة الفلسطينيّين من مناطق الرّعي المجاورة للمزرعة، بما يشمل استخدام المركبات العسكريّة.[56]

سيّارة جيب عسكريّة تطرد قطيع أغنام لفلسطينيّ من أراضي الرّعي، تموز/ يوليو 2021 (تصوير: ائتلاف الغور)

56 المصدر السّابق.

يرعى المستوطنون مواشيهم أيضًا في المناطق التي تتعدّى الأراضي التي أُشهِرت "أراضي دولة"، وهم يحاولون بمساعدة الجيش طرد جماعات الرّعي الفلسطينيّة. يقول مؤسّس المزرعة:

> قطيع أغنامنا هو الأداة الأكثر أهميّة لدينا للاستيلاء على الأراضي والحفاظ عليها.. يوجد هنا الكثير من أراضي الدّولة السّائبة التي نودّ بكلّ قوّتنا الحفاظ عليها وعدم تركها للغرباء.[57]

أولئك "الغرباء" الذين يتحدّث عنهم المُستوطن هم جماعات الرّعي الفلسطينيّة، الذين يعيشون في الموقع عشرات السّنوات ويكسبون أرزاقهم بصعوبة من رعي المواشي في المراعي الطبيعيّة.

م.أ.، 29 عامًا، متزوّج وأب لثلاثة، خربة بيت حسن

وُلدتُ هنا وأنا راعي مواشٍ. لديّ قطيع من 300 خروف و70 عنزة. أنا أخرج يوميًا مع قطيعي إلى المرعى، وفي غالبية المرات أتوجّه شماليّ وغربيّ مستوطنة حمرا. حتى العام الماضي لم تقع أيّ مشاكل ولا حتّى مع المستوطنين، وكنتُ قادرًا على الوصول مع قطيعي إلى حدود حقولهم الزراعيّة. قبل نحو السنة أنشأ مستوطن مزرعة وفيها قطيع أغنام شماليّ مستوطنة حمرا ومن وقتها بدأت المشاكل.

عندما يلتقي بنا مع الأغنام في الموقع، يتّصل بالجيش وعند وصولهم يطلبون مني أنا أُخرج قطيعي من منطقة التدريبات. قبل شهريْن حضر شرطيّون وجنود إلى بيتي في السّاعة 12 ليلًا وحذّروني من الرعي في منطقة التدريبات العسكريّة.[58]

التوسُّع

"**في كلّ مكان نسير فيه مع القطيع في المرعى هو مكاننا**" (مزرعة أثْرهام)[59]

كما سبق وأوضحنا، فإنّ القانون الدّوليّ -الذي يستقي منه القائد العسكريّ الإسرائيليّ صلاحياته- ينصّ على أنّ "أراضي الدولة" لا تتبع للدولة الاحتلاليّة، بل من المفترض بها أن تخدم احتياجات السكّان المحليّين. ورغم ذلك يتعامل المستوطنون الذين ينشطون تحت رعاية دولة إسرائيل مع مُجمل "أراضي الدولة" على أنّها أراضٍ تابعة لهم. وهم يرون أنّ أبناء المكان الفلسطينيّين "غُزاة"، وعلى عاتقهم -أي عاتق المستوطنين- تقع مهمة حماية أراضي اليهود والحفاظ عليها.

في مطلع سنة 2019 أقام مستوطنون **مزرعة يهودا** بجوار بؤرة متسبيه أشتموع غير القانونيّة.[60] وهم يرون أنّ "أراضي الدّولة" تتبع لليهود فقط، ويرون في الفلسطينيّين مُعتدين ومُتطفّلين. يتقبّل الجيش هذا الموقف ويمدّ

57 صفحة فيسبوك **حركة إم ترتسو**، 2021/7/25.

58 محادثة مع م.أ.، أيار/ مايو 2021.

59 صفحة فيسبوك **مزرعة أثْرهام**، "مزرعة أثْرهام- شريط دعائي مختصر"، 2019/7/16.

60 للاستزادة بشأن الإشهار عن المنطقة التي أقيمت عليها بؤرة متسبيه أشتموع الاستيطانيّة ومستوطنة شيمعاه كمناطق رعي يُنظر إلى ص 57-58.

يد العون لأصحاب المزارع بغية السّيطرة على المزيد والمزيد من الأراضي. وفي شريط قصير أُعِدّ عن مزرعة يهودا قال صاحب المزرعة:

> وصلنا إلى هنا لغرض إقامة الحظيرة، بغية الخروج إلى المرعى في كلّ المنطقة التي نراها قبالتنا، من الجنوب ومن الشّمال، كلّ المناطق التي نراها هي أراضي دولة، وقبل أن نأتي إلى هنا كان ثمة فلسطينيّون يتجوّلون مع مواشيهم (...) ومنذ وصولنا إلى هنا بدأنا مسارًا بطيئًا وحذرًا، إذ نمكث في الموقع طيلة النهار وأيّ مُتعدٍّ فلسطينيّ يدخل مع الجرارة لبناء أو شقّ طريق، أو حتى إذا حضر مع الأغنام إلى منطقة أراضي الدولة، فإنّنا نتّصل بالجيش رأسًا، فنحن على اتصال بهم، ثم نُخرج الفلسطينيّين من الموقع، وبذلك فإنّنا في واقع الحال نحافظ على هذه المنطقة برُمّتها، وهي منطقة شاسعة.[61]

تشير المعلومات المتراكمة لدى الإدارة المدنيّة عن المنطقة التي أقيمت فيها مزرعة يهودا، إلى أنّ كلّ المناطق المجاورة للمزرعة سبق وأُشهِرت "أراضي دولة"، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط: ففي محيط المزرعة أراضٍ فلسطينيّة خاصّة كثيرة. وعلينا التذكير هنا بأنّ معطيات وزارة الصحّة تفيد بأنّ حتّى الأراضي التي أشهرتها إسرائيل "أراضي دولة" لم تُخصّص على ما يبدو للرّعي لصالح مستوطني المزرعة.[62]

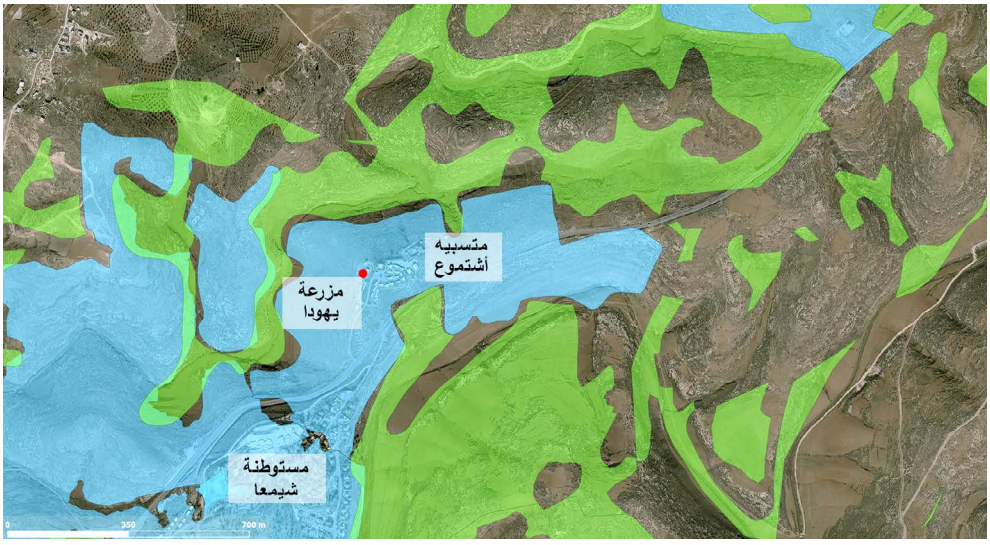

أراضٍ فلسطينيّة خاصّة (من معطيات الإدارة المدنيّة[63])

إشهارات "أراضي الدّولة" من السنوات 1988 و2003 و2015

61 صفحة فيسبوك Yishai Fleisher **يشاي فلايشر**، "Mitzpeh Eshtamoa"، 11/4/2021.

62 للتوسّع يُنظر إلى ص 10-11.

63 أدلت الإدارة المدنيّة بهذه المعلومات قبل نحو 14 عامًا ولم تُعدّلها من وقتها، ومن الجائز أن تكون المعلومات قد تغيّرت بعض الشيء.

وكذا الأمر مع المستوطن من مزرعة المواشي كيدار، الذي ينشط من خلال رؤية مشابهة مفادها التفوّق اليهوديّ:

> نحن نقيم مزرعة هنا للحفاظ على أراضي الدّولة من حولنا في وجه اقتحامات البدو، ونحن عمومًا ننشئ هنا ما يشبه الحيّز والسيطرة الإسرائيليّة اليهوديّة في هذه المنطقة، التي كانت حتى اليوم مُنتهَكة.[64]

وأعلن زئيف (زامبيش) حيفر، السكرتير العام لحركة "أمَناه" في شباط/ فبراير 2021، وعلنًا، عن دفع وتعزيز الأسلوب الذي يهدف للسيطرة على الأراضي في الضفّة الغربيّة:

> (في المستوطنات) وصلنا إلى نحو 100 كيلومتر مربّع بعد أكثر من 50 سنة، أمّا مزارع الرُّعاة التي اتّسع مداها كثيرًا في السنوات الثلاث الأخيرة، فهي تملك اليوم مساحة تزيد عن البلدات العمرانيّة بأكثر من ضعفيْن.[65]

أي أنّ ما يقوله زامبيش هو كالتالي: نحو 35 مزرعة تصل مساحتها الفعليّة إلى بضع عشرات من الدونمات ويقطنها بين مئة إلى مئتي مستوطن، تسيطر على مساحة تُقدّر بـ 200,000 دونم. ونُذكّر هنا بأنّ معطيات وزارة الزراعة تشير إلى أنّ مزرعتيْن فقط من هذه المزارع حصلت على تخصيصات لمناطق رعي تمتدّ على مساحة قدرها 2,546 دونمًا فقط.[66] تعكس أقوال سكرتير "أمَناه" المعتقدات التي يؤمن بها المستوطنون، والتي تشابه على ما يبدو معتقدات الدولة، والتي تفيد بأنّ أي منطقة يستخدمها مستوطنون إسرائيليّون في الضفة الغربيّة للرّعي هي منطقة بحيازة اليهود.

مثالٌ ذلك مزارع المواشي الأربع التي تسكنها أربع عائلات والتي سيطرت على مساحة تمتدّ على 20,000 دونم. **فمزرعة ناڤيه أوري** التي أقيمت سنة 2019 بجوار بيت جالا والخضر "تمتدّ على مساحة نحو 2,000 دونم بمساعدة الخروج إلى المرعى، وهي بذلك تحافظ على الأراضي من السيطرة العدائيّة". ويقول أصحاب المزرعة إنّ في المزرعة "عائلة واحدة، وعدّة متطوّعين، وقطيع أغنام لحماية الأرض، وخيمة استضافة، وكنيسًا وزاوية دافئة للجنود".[67]

أقيمت **مزرعة إل ناڤيه** شماليّ الضفّة الغربيّة، بين قريتي زبدة وقَفّين الفلسطينيّتيْن. ويدّعي المستوطنون أنّ إقامة المزرعة جاءت "بناءً على طلب من الدولة، بغية الحفاظ على منطقة مساحتها 4,000 دونم". وفي المزرعة ما لا يقلّ عن ستة مبانٍ غير قانونيّة (وفق معطيات الإدارة المدنيّة) والغاية من إقامتها تكشف عن النوايا المستقبليّة المُبيّتة:

> نحن نخرج مع الماشية إلى المرعى ونفرض وجودنا اليوميّ في الحيّز، وبذلك نمنع سيطرة السكّان الفلسطينيّين غير القانونيّة في المنطقة على الأراضي، ونحافظ على هذه الأراضي من أجل

64 أولپانات تسڤيا معاليه أدوميم، "منطقة مشاع"، **يوتيوب** (تشرين الأول/ أكتوبر 2020).
65 هِجار شيزاف، "سكرتير أمَناه: سنقيم السنة عشر مزارع أخرى في الضفة، فهي أكثر نجاعة من المستوطنات"، **هآرتس**، 2021/2/22.
66 للتوسّع يُنظر إلى ص 9-11.
67 صفحة فيسبوك **مزرعة ناڤيه أوري**، 2019/12/2، 2020/9/3.

الدولة، حتى حلول اليوم الذي سترغب فيه باستخدامها. ولهذا السبب فإنّ وحدة الاستيطان أحضرتنا إلى هنا.[68]

مزرعة ملأخي هشالوم "تسيطر على مساحة قدرها 5,000 دونم وفيها قطيع من 600 رأس". يُربّي المستوطنون هناك قطيع ماشية "بغية الحفاظ على أراضي الدّولة في المنطقة التي تعاني منذ سنوات من السيطرة العربيّة العدائيّة".[69] وقامت الإدارة المدنيّة في 2019-2020 بتعريف ما لا يقلّ عن 14 مبنًى في مزرعة ملأخي هشالوم بأنّها مبانٍ غير قانونيّة، وصدرت بحقّها أوامر هدم لم تُنفّذ.

أقيمت **مرزعة أثرهام** في آذار/ مارس 2017 على تلّة مجاورة لمستوطنة طينيه عومريم ولمزرعة مور الأقدم. ولا يُخفي صاحب مرزعة أثرهام طموحاته وتطلّعاته: فرغم أنّ مزرعته مُشيّدة على عدّة مئات من الأمتار فقط، إلّا أنّه يُعلن: "نحن نسيطر على مساحة تُقدّر بنحو 9,000 دونم. أينما سرنا مع الخرفان في المرعى تكون هذه المساحة لنا".[70] وكما سبق وذكرنا، فإنّ مزرعة أثرهام حصلت من وحدة الاستيطان على تخصيص أراضٍ للرّعي، إلّا أنّ معطيات الإدارة المدنيّة تشير إلى أنّ هذه الأرض تبلغ مساحتها 2,000 دونم فقط.[71]

تشير شهادات فلسطينيّين من أرجاء الضفّة الغربيّة إلى أنّ تطبيق سيطرة مستوطني المزارع على الأراضي لا ينحصر في "السير مع الأغنام في المرعى"، بل يتعدّاه إلى استخدام العنف المتعمّد والصعب، بالاستعانة بالجرافات والخيول والمُسيّرات والكلاب الضارية. ويُوجّه عنف المستوطنين ضدّ المزارعين والرُّعاة الفلسطينيّين، بما في ذلك الاعتداء على الحيوانات التابعة لهم بغية السيطرة تمامًا على أراضي الرّعي في المنطقة.

م.ز.، 29 عامًا، متزوّج وأب لأربعة، خربة جبعيت

أنا بدويّ. وُلدتُ في المنطقة التي نقطن فيها، والبؤرة الاستيطانيّة العنيفة **ملأخي هشالوم** موجودة على بُعد كيلومترين عنّا. وحتّى إقامة هذه البؤرة كُنا ننعم بحياة هادئة وطيّبة. ويستند مصدر رزقنا في الأساس إلى الماشية وبعض الزراعة.

البؤرة الاستيطانيّة والمستوطنون يحاولون وينجحون في تضييق حيّز معيشتنا. نحن نستأجر ونستصلح الأراضي لغرض الرّعي والمستوطنون يدخلون إليها مع الكلاب والخيول والتراكتورونات والأسلحة، ويلجأون إلى العنف تجاهنا وتجاه ماشيتنا لمنعنا من الوصول إلى الأرض وكسب أرزاقنا.

في الساعة 17:00 من يوم 2019/9/3 كنتُ مع الماشية في المرعى على بُعد نحو أربعة كيلومترات شرقيّ البؤرة الاستيطانيّة. حضر إلى المكان مستوطنان من جهة ملأخي هشالوم يركبان على تراكتورون (دبّاب). زَكَنا التراكتورون فسدّا الطريق، ونزلا منه وبأيديهما هراوات. سارعتُ بالابتعاد عن المنطقة

68 صفحة فيسبوك **مزرعة إل ناڤيه**، 2020/2/20، 2020/2/23.
69 مالكا طويطو، "المزارعون الذين يمنعون عملية القتل القادمة بأجسادهم، **چيلوي داعَت**، العدد 521، 2021/1/8.
70 صفحة فيسبوك **مزرعة أثرهام**، "مزرعة أثرهام- شريط دعائي مختصر"، 2019/7/16.
71 للتوسّع يُنظر ص 9-11.

لأنّني لم أرُد التورط في عراك معهما ولأنّني كنتُ وحدي هناك. بدأ الاثنان بإلقاء الحجارة صوبي وصوب الماشية.

في الغداة، يوم 2019/9/4، خرجتُ السّاعة 8:00 صباحًا إلى المرعى. وهناك التقيتُ المستوطن ذاته، وكان يقود تراكتورون ومعه كلب. قام بسدّ الطريق أمامي وقال لي: "لماذا أنتَ هنا؟ هذه بلدنا وهذه أرضنا. أخرج من هنا ولا تعُدْ". لم أرغب بالتورّط وبدأت بإعادة القطيع إلى البيت.[72]

(أغلقت الشرطة ملفّ التحقيق بمُسوّغ "غياب الذنب")

أحمد محارزة، 44 عامًا، متزوّج وأب لثلاثة، خربة الرّهوة

كنتُ مع الأغنام. حضر مستوطن من جهة المزرعة (**مزرعة أڤرهام**). بدأ بشتمي أنا وأفراد عائلتي، وكان يحمل السلاح ومعه كلاب. فكّ قيود حميري وهمّ بأخذها، فسرتُ وراءه وأخذتُ الحمار منه. قال لي: لا تصلْ إلى هنا، أنا مجنون، سأقتلك وأتركك للكلاب لتأكلك. رأيتُ السّلاح والكلاب، لم أرغب بالتورّط معه فذهبت.[73]

(لم تُقدّم شكوى لدى الشّرطة)

لم يجرِ اختيار موقع المزرعة صدفةً. فالمستوطن الذي أقام **مزرعة أيرتس هتسفي** بجانب مستوطنة نحليئيل، تحدّث في آذار 2020 لجريدة مجلس ماطيه بنيامين الإقليميّ عن "تسلسل" استيطانيّ جديد: "مناطق الرّعي التي لي تحدّ مناطق رعي أبقار تسفي بار يوسف من مزرعة ناڤيه تسوف. وبمعيّة سديه (حقل) إفرايم ومزرعة بنيلي (مچنيزي) ينشأ تسلسل متواصل".[74]

"التسلسل" الذي يتحدّث عنه يتكوّن من أربع مزارع ماشية، تقطنها أربع عائلات من المستوطنين الإسرائيليّين، في مبانٍ أعلنت الإدارة المدنيّة عن 25 منها على الأقل مبانيَ غير قانونيّة وصدرت بحقّها أوامر هدم. للتوسّع في الممارسات العنيفة ضدّ فلسطينيّين التي حدثت بجوار هذه المزارع يُنظر إلى الصفحات 23، 31-33، 44.

تُجسّد أقوال المستوطن من مزرعة أيرتس هتسفي، كذلك، العَمى المُطلق في كلّ ما يخصّ الفلسطينيّين وحقوقهم والذي تحوّل إلى مبدأ مُوجّه لمعتقدات ومدارك المستوطنين وإسرائيل. هذا "التسلسل" يشمل منطقة تزيد مساحتها عن 30 ألف دونم، تضمّ من ضمن ما تضمّ القرى الفلسطينيّة رأس كركر وخَرْبَثا بَنِي حَارِث وبيتِللُّو ودير عامر وجَمَّالا، التي يقطنها مُجتمعةً أكثر من 15,000 شخص، إلى جانب أراضٍ لقرى إضافيّة في المنطقة.

72 ملف ييش دين 4515/19.
73 ملف ييش دين 3859/17.
74 راحيلي سيـچل، "جديدُ أيّامنا كقديمها"، **أيرتس بنيامين- جريدة مجلس ماطيه بنيامين الإقليميّ**، العدد 437، 2020/3/31.

لكن في واقع الأمر، ليس هناك "تسلسل" بين المزارع الأربع، ولا حتّى تسلسل لـ "أراضي الدولة"، وحتّى لو وُجد تسلسل وتواصل لأراضي الرّعي بين مَزارع المستوطنين، فإنّه نشأ في أعقاب اقتحام أراضي القرى الفلسطينيّة واتباع تدابير إجراميّة أخرى.

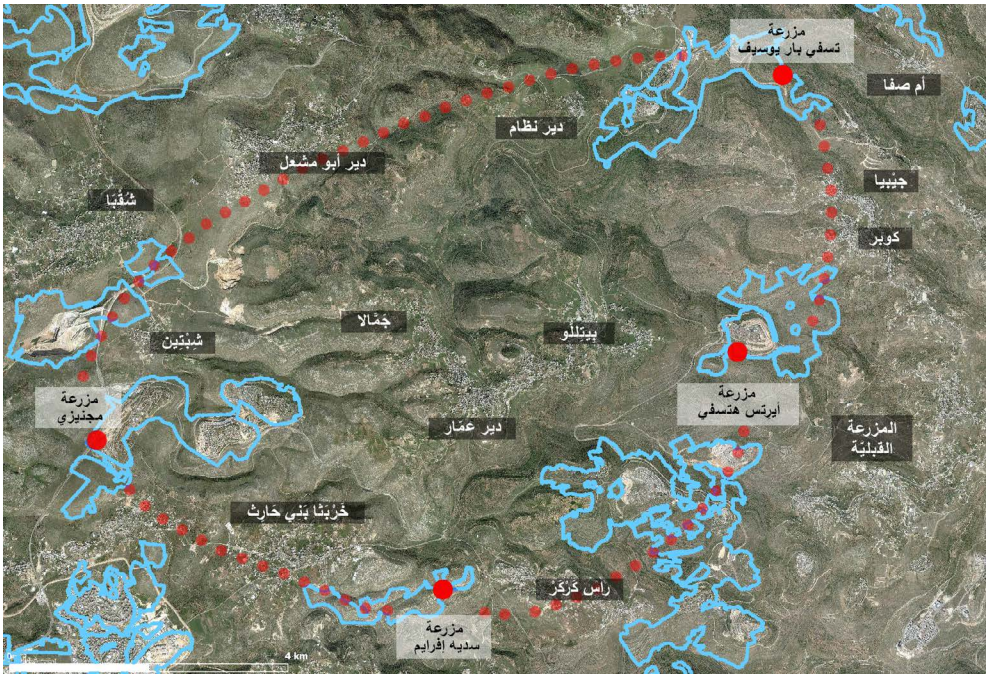

أراضٍ أشهرتها إسرائيل بأنّها "أراضي دولة"

نحن نرى أنّ سيطرة المستوطنين من مزارع المواشي على الأراضي في أرجاء الضفّة الغربيّة تشذّ عن "أراضي الدولة" والأراضي التي خصّصتها الإدارة المدنيّة للرّعي، ومن ضمن الوسائل لخلق هذه السيطرة إطلاق التهديدات والعنف والاستعانة بالجيش. كما أنّ وجود المستوطنين يُقلّص مناطق الرّعي التابعة لجماعات تربية المواشي الفلسطينيّة، ويمسّ بوسائل عيشها الزهيدة.

ناجي طناطرة، 44 عامًا، متزوّج وأب لثلاثة، أم صفا

أنا أعمل نائبًا لرئيس مجلس أم صفا القرويّ، وأنا مزارع أيضًا. ثمة بؤرة استيطانيّة **(مزرعة تسفي)** أقيمت قبل قرابة السّنة ونصف السّنة، تعيش فيها مجموعة من المستوطنين العنيفين جدًا. يقودهم مستوطن معروف كنيته "راعي البقر". وفي هذه البؤرة يلجأون إلى كلّ أصناف العنف بغية منع المزارعين الفلسطينيّين من زراعة واستصلاح أراضيهم، ويطردونهم بالقوّة وبتهديد السّلاح، ويعتدون عليهم

جسديًا، ويرعون أبقارهم في حقولنا. إنّهم مستوطنون عنيفون جدًا حوّلوا حياة معظم المزارعين في المنطقة إلى أمر لا يُطاق.

مستوطن من مزرعة تسفي (تصوير من حادثة أخرى وقعت يوم 2020/4/16، ملف ييش دين 20/4678)

في آذار/ مارس 2020 كنتُ في مجلس القرية، وتلقيتُ اتصالًا هاتفيًا من أحد المزارعين يشتكي من أنّ مستوطنًا ومعه أبقار دخل أراضي القرية وهو يُهدّد المزارعين. توجّهتُ صوب الأراضي الواقعة جنوب القرية، وكان في الموقع نحو أربعة مزارعين ومستوطن مع الأبقار.

اقتربتُ منه وتحدّثتُ معه بهدوء وطلبتُ منه ترك المنطقة وإخراج البقر. لم أفهم صراخه بالعبريّة، ولكن من شكل حديثه أدركتُ أنّه يُهدّد، ورأيته يتحدّث في هاتفه النقّال وشعرتُ بأنّه يستدعي أصحابه. وخلال دقائق وصلت سيّارة تسير بسرعة فائقة من صوب مستوطنة حلميش، تتبعها سيّارتان أُخريان.

نزل من السيّارة الأولى نحو أربعة مستوطنين، كان أحدهم يحمل بندقيّة 16M، وهو المستوطن الذي يقود كلّ هذه المجموعة العنيفة في بؤرة البقر. اقترب منّي يحمل سلاحه، وصرخ عليّ بشكل هستيريّ وبدأ بركلي. وكان بقية المستوطنين يحملون الهراوات والبَلطات.

عندما حاولتُ إبعاد المستوطن الذي يحمل البندقيّة، تلقيتُ ضربة بلطةٍ حادّة للغاية من الخلف، وبدأتُ أنزف ووقعتُ وغبتُ عن الوعي. لا أعرف كم ظللتُ مغمًى عليّ. بعدها كنتُ فاقد التركيز إلى أن حضر أحد المزارعين وأخذني بسيّارته إلى القرية، ومن هناك أخذتني سيّارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر إلى مستشفًى في رام الله. وعلى الفور أدخلوني إلى غرفة الطوارئ وخضعتُ للفحوصات وصور الأشعّة، واتّضح أنّني أعاني كسرًا عميقًا في الجمجمة، وقال الأطباء إنّ عليّ الخضوع لعملية طارئة لأنّني كنتُ أعاني النزيف.

ناجي طناطرة بعد الاعتداء عليه

مكثتُ في العلاج المكثّف ثلاثة أيّام، وبعد ستّة أيّام قضيتها في المستشفى عدتُ إلى البيت، لكنّني ما زلتُ أشعر بالسّوء الكبير.. أنا فاقد للتركيز وأعاني انعدام التوازن الجسديّ، وأعاني الغثيان غالبيّة الوقت، وبصري وحركتي غير سَويّيْن.

غالبيّة المزارعين اليوم يخشون العمل في أراضيهم بسبب هذه البؤرة الاستيطانيّة. إنّه واقع صعب ولا يُطاق، وأنا اليوم دفعت ثمنًا باهظًا ونجوتُ من الموتِ بأعجوبة.. من يدري ماذا سيحصل في الأيام القادمة.[75]

(أغلقت الشرطة ملفّ التحقيق بمُسوّغ "لم نعثر على أدلّة كافية للمقاضاة")

75 ملف ييش دين 20/4642. للاستزادة بشأن العنف الآتي من **مزرعة تسـفي** يُنظر أيضًا إلى: **هآرتس**، "تسـفي بار يوسف، وجه الاحتلال"، 2021/3/3.

ع.ع.، 44 عامًا، متزوّج وأب لخمسة، سُومَرَة

أنا أملك قطيعًا من 120 بقرة. أنا أرعى بقراتي في منطقة أم زوقا. لم أُعانِ من المستوطنين في السنوات الـ 15 الأخيرة التي أعيش هنا، بل من الجنود الذين يطردوننا. قبل شهرين انتقل مستوطن للعيش في **مزرعة أم زوقا** بجانب الثكنة العسكريّة على التلة. يملك المستوطن 60 بقرة وهو يتجوّل مع تراكتورون (دبّاب) ويطرد كلّ الرّعاة. في البداية منعنا من الرّعي بجانب الثكنة العسكريّة وأبعدنا إلى الغرب باتجاه شارع 90. إنّه يعرف أنّه ليس بوسعنا المكوث بجانب شارع 90 لأنّ الشرطة تطردنا من هناك.

في السّاعة 7:30 صباحًا من يوم الجمعة 2017/2/10، حضر المستوطن وحده على التراكتورون ومعه بندقيّة ومُسدّس. طلب منّي مغادرة الموقع وإلّا فإنّه سيستدعي الجيش. قلتُ له: "لا". ذهب وعاد بعد نحو ربع ساعة وبرفقته جنديّان ومستوطن آخر. وقد توقفوا على بعد عشرات الأمتار منّي.

اقترب الجنديّان منّا ووقفا على بعد عشرة أمتار وهدّدانا بالسّلاح. طلبا منّا التوجّه إليهما واحدًا واحدًا. "س" كان الأول الذي ذهب. أنزل الجنديُّ معطف "س" عنه وفتّشه. بعدها أجلسه على الأرض. وهذا ما فعله معنا الثلاثة. ثم أخذ منّا بطاقات الهُوية والهواتف والتقط بهاتفه صورًا لنا وللبطاقات. وما تزال البطاقات معه. بعدها طلب منّي جمع البقرات والمغادرة. قلتُ له إنّنا نرفض ذلك. عندها قام الجنديّ الثاني بتكبيل عُمّالي. سمعته يتحدّث في الهاتف مع المستوطن ويطلب منه إحضار التراكتورون.

حضر المستوطن مع التراكتورون. أجبر الجندي الثاني عُمالي على الاستلقاء أرضًا، فضحك المستوطن على ذلك. أمّا أنا فلم يُكبّلا يديَّ. اقترب المستوطن منّي وقال لي إنّ الجنود يفعلون ما يطلبه منهم.[76]

(لم تُقدّم شكوى إلى الشّرطة)

الاقتحام

"رأيتُ صاحب المزرعة ومعه مستوطنان، كانوا كلّهم مُسلّحين وكانت أغنامهم تأكل أشجارنا"
(إبراهيم شلالدة، سعير)

في غالبيّة الحالات، توجد بجوار "أراضي الدّولة" التي يقيم عليها المستوطنون مزارعَ مواشيهم، أراضٍ فلسطينيّة خاصّة ومُستصلحة. يقوم المزارعون الفلسطينيّون بزراعة أشجار الزيتون فيها واللوز والدوالي، إلى جانب الخُضار الموسميّة أو الحنطة والشعير المُعدّة لإطعام المواشي.

بعد إقامة المزارع وتوسّعها، يقوم بعض المزارعين باقتياد مواشيهم بشكل متعمّد إلى الأراضي الزراعيّة الفلسطينيّة ويسمحون لهذه المواشي بأكل المحاصيل الزراعيّة الخاصّة. ويؤدّي هذا الاقتحام إلى إتلاف المحاصيل الزراعيّة وإلحاق أضرار اقتصاديّة كبيرة بحقّ المزارعين الفلسطينيّين.

76 ملف ييش دين 3829/17.

وفي بعض الحالات الأخرى يُسيطر مستوطنون على آبار ومصادر مياه أخرى، ويمنعون الرُّعاة الفلسطينيّين من الوصول إليها. وفي أماكن مُعيّنة يجري الحديث عن مصدر مياه وحيد تلجأ إليه جماعات الرُّعاة.

تؤدّي هذه الاقتحامات والاستيلاءات إلى إلحاق أذًى كبير بأصحاب الأراضي الفلسطينيّين، وبالمزارعين وجماعات الرّعي، وهي تتمّ بغية إبعادهم عن أراضيهم من خلال توسيع نطاق الأراضي التي تخضع لسيطرة اليهود في الضفّة الغربيّة.

يهمّنا التطرّق هنا إلى قانون الأراضي العثمانيّ (1858) الذي يسري في جوهره على الضفّة الغربيّة، والذي يقضي بأنّ الحقّ على الأراضي المُستصلحة المجاورة للقرى ("الأرض الميري") غير المُسجّلة في سجلّ حقوق الأراضي (الطابو)، مُتعلّق باستخدام الأرض. فالشخص الذي يسيطر على أرض من نوع ميري ويستصلحها بشكل متواصل لعشر سنوات، يكتسب حقّ تسجيلها على اسمه والحصول على ورقة طابو تشهد على حقّه في الأرض. في المقابل، إذا توقّف الشخص عن استصلاح وزراعة أرضه لثلاث سنوات متواصلة، فإنّ الأرض قد تعود في حالات مُعيّنة إلى مُلكيّة الحاكم الكاملة. وبما أنّ إسرائيل أوقفت كلّ إجراءات تسوية الأراضي فور احتلال الضفّة الغربيّة، فإنّ هذا القانون ذو صلة ويؤثر على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينيّة.[77]

أي أنّ قيام المستوطنين بإقصاء المزارعين الفلسطينيّين عن أراضيهم بوسائل جنائيّة عبر الاقتحام والعنف، يمكن أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى خسارة الفلسطينيّين لحقّهم على أراضيهم الخاصّة. ويُمكن للإدارة المدنيّة أن تُشهر هذه الأراضي "أراضي دولة" لتكون عندها عرضة لسيطرة المستوطنين غير المُرخّصة أو للتخصيص "القانونيّ" كجائزة تُمنح للمستوطنين العنيفين.

عامر أبو عليا، 30 عامًا، متزوّج، خربة جبعيت

نحن نعيش وننام في أراضينا برفقة العائلة والأولاد الصّغار. ومنذ إقامة بؤرة **ملأخي هشالوم** على أراضي القرية ونحن نعاني مضايقات وعنف المستوطنين الذين يعيشون في هذه البؤرة الاستيطانيّة. ثمة مستوطن مركزيّ يقود كلّ هذه التهديدات، والتنكيلات، وطردنا من الأراضي، ومنع الوصول إليها. فهو يأتي برفقة ابنه ومعهما مجموعة من الشبان الذين يصاحبونه ويضايقون ويُهدّدون. وهو يتجوّل دائمًا على تراكتورون (دبّاب) بين الماعز والخيم وأراضينا. **إنّه يملك قرابة 400 رأس ماشية ويُدخلها إلى أراضينا الزراعيّة ويتسبّب بالكثير من الأضرار للمزروعات. البؤرة آخذة بالتوسّع وهذه الأحداث تتكرّر مرارًا. وهو يملك علاقات وطيدة للغاية مع الجيش والشرطة ويُجنّدهما ضدّنا متى رغب.**

في الساعة 9:00 من صباح يوم الخميس 2020/1/16، ذهبتُ برفقة أبي وعملنا في الأرض على الجرّارة لنصف ساعة. وفي السّاعة 9:30 حضر مستوطنان ومعهما قرابة 400 رأس ماشية وأدخلوها إلى أرضنا.

77 قانون الأراضي العثماني (1858)، المادتان 68 و78. للتوسّع يُنظر إلى: **ييش دين**، الظالمُ يجني ثمار ظُلمه، ص 14-16.

وقف أحد المستوطنين مقابل الجرارّة وقال لي: "هذه أرضي أنا وسأذبحك. أُخرج من هنا، سوف أدعو المزيد من الشبان".[78]

المستوطنون يسدّون طريق الجرارة (التقط الصورة المزارعون أثناء الحادثة)

(لم تُقدّم شكوى لدى الشرطة: "لقد قدّمنا عدّة شكاوى ولم تؤدِّ إلى شيء. على العكس- أصبح المستوطن أكثر قوّة وتوطّدت علاقته مع الجيش والشرطة")

إبراهيم شلالدة، 45 عامًا، متزوّج وأب لثمانية، سعير

نحن رُعاة ماشية ومزارعون نزرع الزيتون والشعير والحنطة. بدأت المشاكل سنة 1983 عند إقامة مستوطنة أسفِر. والآن يوجد مستوطن (**مزرعة بنيه كيدم**) يقتحم أراضينا.

في مطلع 2018 غرستُ في أراضيّ 250 شجرة زيتون في 60 دونمًا. يوم الخميس 2018/5/31 رأى ابن عمّي المستوطن وهو يقود أغنامه لتأكل من أوراق أشجار الزيتون. اتصل بي على الفور وخرجتُ إلى الموقع. **رأيتُ صاحب المزرعة ومعه مستوطنان وكانوا جميعهم مُسلّحين وكانت ماشيتهم تأكل أشجاري، فأدّى ذلك إلى إتلاف أكثر من 200 شتلة إتلافًا تامًا، ما يعني ضررًا ماليًا يُقدّر بنحو 5,000 ش.ج..**[79]

(قُدّمت شكوى لدى الشرطة من دون مساعدة ييش دين)

78 ملف ييش دين 4619/20.

79 ملف ييش دين 4166/18.

في غالبية الحالات يصل المزارعون الفلسطينيّون إلى الأراضي بعد ارتكاب الجريمة ووقوع الضّرر. وعندما يُقدّمون شكوى لدى الشّرطة، فإنّ سلطات القانون الإسرائيليّة تُفضّل إغلاق الملفات بالمُسوّغ الشائع "فاعل مجهول"، وذلك بدلًا من التحقيق في الحالات كما يجب والكشف عن الجُناة. وهكذا يكون بوسع الإسرائيليّين المسؤولين عن الأضرار مواصلة اقتحام الأراضي الخاصّة من دون وازع، وإلحاق الأضرار بالمحاصيل الزراعيّة الفلسطينيّة ومن دون محاسبتهم قانونيًا.

في أيلول/ سبتمبر 2021، توجّهت ييش دين إلى الجيش والشّرطة باسم رؤساء مجالس قرى دير جرير، والمغير، وتُرمسعيّا، وسنجل، مُطالبةً بتوفير حلّ مؤسّساتيّ وفرض سياسة تطبيق موحّدة للقانون في كلّ ما يخصّ اقتحام القطعان التابعة للمستوطنين أراضي الفلسطينيّين الخاصّة في الضفّة الغربيّة.[80] وحتّى نهاية أيلول/ سبتمبر 2021 لم يردّ الجيش والشّرطة على هذا التوجّه.

محمد كعابنة، 73 عامًا، متزوّج، الطيبة

أنا بدويّ من عشيرة الكعابنة، وأعيش مع أفراد عائلتي منذ 40 سنة في أراضي قرية الطيبة. نحن نعيش ونعمل في الأراضي، نزرعها منذ سنوات طويلة ونعتاش منها. نحن نعاني منذ فترة طويلة من عنف المستوطنين، وخصوصًا أولئك الذين يسكنون في البؤر الاستيطانيّة المُحيطة بنا.

في أيلول/ سبتمبر الأخير أقيمت بؤرة استيطانيّة أخرى (**مزرعة نريا**). المستوطن هناك لديه قطيع كبير جدًا هو وأصحابه. ومنذ فترة طويلة يُدخل قطيعه إلى أراضينا المزروعة، الأمر الذي يُلحق بنا أضرارًا فادحة بآلاف الشيكلات، إذ يأكل قطيعه الحنطة ومزروعاتنا ولا يُبقي شيئًا.

إنّهم يمنعون عنّا المرعى ويطردوننا من أراضينا بالقوّة، وقد سيطروا على آبار المياه بغية منع الماء عنّا، وهم يعتدون على الحيوانات، ويفعلون ما بوسعهم كي نترك المكان. وللأسف اضطر عددٌ غير قليل من العائلات لترك المنطقة نتيجة لعُنف المستوطنين المتواصل.[81]

(أغلقت الشرطة ملف التحقيق بمُسوّغ "فاعل مجهول")

80 من ييش دين إلى المستشار القضائيّ للجيش في الضفّة الغربيّة، رئيس مجال البنى التحتيّة في الإدارة المدنيّة، وقائد شرطة لواء "شاي"، "سياسة تطبيق القانون بما يخصّ اقتحام القطعان للأراضي الفلسطينيّة الخاصّة والمطالبة بتوفير ردّ مؤسّساتيّ لمواجهة هذه الظاهرة"، 2021/9/29.

81 ملف ييش دين 4688/20.

أ.أ.، 50 عامًا، متزوّج وأب لأولاد، خربة الرثيم

في كانون الأول/ ديسمبر 2020، رأيت ابن المستوطن (**مزرعة عسئيل**) يحضر مع ماشيتهم إلى القرب من بيتي. ثم أطلق الماشية كي تنتشر في قطعة الأرض القريبة، على بُعد نحو 200 متر من البيت. أكلت الماشية من الشعير والمحاصيل الأخرى النامية في الأرض.

اتصلتُ بالشرطة. حضروا بعد مرور ساعة على ما فعله المستوطن والضرر الذي خلّفه عائدًا مع قطيعه صوب عسئيل، ولم يفعلوا شيئًا. المستوطن والرُعاة يهربون حين يسمعون أنّني أتّصل بالشرطة، لكنّ هذا يحدث دومًا بعد إحداث الأضرار. كان يمكنني بالمحصول الذي أكلته الماشية أن أُطعم ماشيتي لخمسة شهور على الأقلّ، والآن عليّ أن أشتري الطعام لها. لقد بلغ حجم الأضرار التي لحقت بي 8,000 ش.ج.[82]

(أغلقت الشرطة ملفّ التحقيق، ولم يرد سبب الإغلاق)

إبراهيم مواس، 47 عامًا، متزوّج وأب لسبعة، بني نعيم

أنا أملك أراضيَ مساحتها 200 دونم. في مطلع 2018 حضر إلى المنطقة مستوطن مع زوجته وأولاده (**مزرعة يوسف أور**)، ووضع كرڤانًا خارج مستوطنة بني حيفير على أراضي حمولة مناصرة. وقد أحضر 20-30 رأس ماشية وكلابًا وأقام حظيرة. لديه سيّارة وهو مُسلّح.

إبراهيم مواس

82 ملف ييش دين 4844/21. يُذكر أنّ المستوطن قدّم شكوى مُضادّة لدى الشُّرطة وادّعى أنّ أ.أ. دخل مع ماشيته إلى المنطقة المُخصّصة له هو.

في سنة 2020 حضر مستوطن آخر، وأقام حظيرة أخرى وهو يدرج على رعي ماشيته في أراضينا التي تحوي شجر الزيتون والمزروعات الموسميّة. **في منتصف كانون الثاني/ يناير حضر المستوطن مع ماشيته إلى أراضينا المزروعة بالزيتون وإلى الأراضي المجاورة، وسمح لماشيته بأكل مزروعاتنا الموسميّة على نطاق 20 دونمًا. كانت هناك 200 شجرة زيتون عمرها 40 عامًا. والضّرر الذي حصل يُقدّر بـ 10,000-7,000 شيكل.**[83]

(أغلقت الشرطة ملفّ التحقيق، ولم يرد سبب الإغلاق)

كما سبق وذكرنا، فإنّ المستوطنين لا يكتفون باقتحام الحقول، بل يسيطرون أيضًا على مصادر المياه:

فضل أبو عليا، 52 عامًا، متزوّج وأب لستة، خربة جبعيت

في الجهة الشرقيّة من الخيمة، على بعد قرابة 100 متر توجد بئر مياه كُنّا نستخدمها للشرب وسقي الماشية. **قام مستوطنون (مزرعة ملأخي هشالوم) بتحويلها إلى "ميكفيه" (حوض طهارة لليهود)، وأدخلوا فيها سُلمًا وهم يغتسلون هناك. ومن وقتها بدأنا بشراء المياه من عين سامية التي تبعد عنّا نحو ساعة ونصف السّاعة لكلّ اتجاه.** وفي الشتاء نشتري ثلاثة أمتار مكعّبة من المياه كلّ يومين، وفي الصيف نشتري ستة أمتار مكعّبة من المياه يوميًا. وهذا الأمر يستغرق الكثير من الوقت والمال.[84]

عبد الدعيم عجاج، 63 عامًا، متزوّج وأب لـ 11 ولدًا، دير جرير

أنا أملك عدّة قطع من الأراضي شرقيّ القرية، وهي مغروسة بأشجار الزيتون واللوز والدوالي. كلّ الأشجار عمرها عشر سنوات. كان كلّ شيء على ما يُرام إلى أن أقيمت بؤرة **معاليه أهوفيا**. يسكن في البؤرة الاستيطانيّة اليوم أقلّ من عشرة مستوطنين، إلّا أنّ عددهم يبلغ في أثناء الاعتداءات ما يقارب 40 شخصًا من فتية التلال الآخرين.

لأعضاء العصابة قطيع يشمل نحو 200 رأس ماشية، من الماعز أساسًا، وهم يضايقونني أنا وجيراني يوميًا. فهم يرعون قطيعهم في أراضينا، والماعز يأكل أطراف الأشجار الصغيرة إلى أن تُبقي وراءها جذوعًا عارية. وهناك مستوطنون عنيفون ومُهدّدون.. ما لا تأكله الماعز يكسره المستوطنون ويقتلعونه. في شهر حزيران/ يونيو 2021 خرجتُ إلى الأرض ما لا يقلّ عن أربع مرات ووجدتُ مستوطنين مع قطيعهم يُلحقون الأضرار بالمحصول. ولحق الضّرر بالسّياج أيضًا ورأيتُ مستوطنين ينتشلون المياه من بئر الماء التي في أرضي ويسقون ماشيتهم.[85]

(قُدّمت شكوى لدى الشرطة من دون مساعدة ييش دين)

83 ملف ييش دين 4886/21.
84 ملف ييش دين 4628/20 (يُنظر إلى تتمّة الشهادة ص 43).
85 ملف ييش دين 4929/21.

العنف

"هوّش المستوطنون الكلابَ فانقضّت عليّ وعضّتني" (حسن الحلايقة، الشُيوخ)

سعيًا لـ "تهويد" أراضي الضفّة الغربيّة، ثمّة "حاجة" في الكثير من الأحيان لطرد جماعات الرّعي والمزارعين الفلسطينيّين الذين يعيشون في هذه المناطق منذ أجيال طويلة. وفي الكثير من الحالات تكون الأشهر الأولى على إقامة مزرعة مواشٍ تابعة لمستوطنين مصحوبة بفرض وجودهم بالعُنف الذي يهدف لطرد الفلسطينيّين وإقصائهم عن أراضيهم، وتوسيع مساحات الرعي التابعة لمزرعة المستوطنين.

تتنوّع وتتغيّر وسائل وطرق الممارسات العنيفة التي تبدر عن المستوطنين بين مزرعة ومزرعة، ويكون هذا مَنوطًا بالمستوطن نفسه، وبالأرض التي يسعى للسيطرة عليها، وبالسكّان المحليّين الفلسطينيّين الذين يسكنون هناك. غالبية مستوطني المَزارع يحملون الأسلحة، وبعضهم يقود التراكتورونات والخيول أو أنّهم يتساعدون بالكلاب الضارية والمُسيَّرات. وهم يعتدون على الفلسطينيّين اعتداءات جسديّة مباشرة، ويُهدّدونهم ويقتحمون بيوتهم، ويقتلون ويجرحون الحيوانات ويُلحقون الأضرار بالحقول والمحاصيل.

في السنوات 2017-2021 وثّقت ييش دين أكثر من 70 حالة عنف وقعت بجوار مزارع المواشي، قام فيها مستوطنون إسرائيليّون بالاعتداء على فلسطينيّين وإلحاق الأذى الجسديّ بهم وبحيواناتهم وبممتلكاتهم. ويهمّنا هنا القول إنّ توثيقات ييش دين توفّر تجسيدًا لكلّ ذلك، لكنّها لا تحتوي على عدد لا نهائيّ من حالات العنف الأخرى التي لم تنجح المنظّمة في توثيقها. وقد قامت منظّمات حقوق إنسان أخرى، ونساء محسوم ووتش، ونشطاء تعايش وناشطون فلسطينيّون وإسرائيليّون آخرون، بتوثيق ونشر مئات الاعتداءات العنيفة خلال هذه السنوات ضدّ فلسطينيّين، التي كان مصدرها مَزارع المستوطنين.

لا يأتي عنف المستوطنين صدفةً وهو لا يبدر عن "حفنة من الجامحين". نحن نتحدّث هنا عن عُنف مُدبّر وأهدافه واضحة، وهو يسعى لطرد المزارعين الفلسطينيّين من أراضيهم، وتقليص مناطق رعي المواشي الخاصّة بالفلسطينيّين، وتوسيع المناطق الخاضعة للسيطرة اليهوديّة.

وقد تفاخر مُستوطن مزرعة أڤرهام في المقابلة: "المرعى يُمكّننا من السيطرة على مساحة كبيرة وترسيم الحدود. في البداية كانت احتكاكات ونزاعات مع العرب، والحمد لله انتهيْنا من ذلك".[86] ما يقف من وراء هذه الكلمات هي الاعتداءات العنيفة الكثيرة على جماعات الرّعي الفلسطينيّة التي تعيش لسنوات طويلة في المناطق التي أقيمت فيها مزارع المستوطنين:

86 مناحِم كوهن، "حبّ البلد في مرعى الغنم"، **حَباد- كلّ القلب لكلّ شخص**، 2020/2/7.

سامر محارزة، 20 عامًا، خربة الرهوة

في يوم السبت 2020/3/21 نزلتُ إلى المرعى قرابة السّاعة 13:00-13:30. وفجأةً رأيتُ مستوطنًا (**مزرعة أڤرهام**) يقترب منّي ومعه ثلاثة كلاب ضارية. اثنان لونهما أبيض والآخر لونه أسود. هو نفسه كان يرتدي الأبيض كما يدرج المستوطنون أيام السّبت. لم يكن يصاحبه أحد لكنّه كان يحمل مسدّسًا. وفور رؤيتي بدأ بالصراخ عليّ بأنّني ممنوع من المكوث في هذه المنطقة، وأنّ أفراد الإدارة المدنيّة قالوا له إنّني ممنوع من التجوّل في المنطقة التابعة له.

سامر محارزة

بعدها سبّني وحاول أن يسرق بعضًا من أغنامي. صرختُ عليه بأنّه سارق وحاولت أن أستعيد الأغنام المسروقة. **استلّ المستوطن مسدّسه وهدّدني. أمسك بخروف وألقى به نحوي من مكان مرتفع فكسر قدميه. وفي قمّة النقاش صفعني على وجهي مرّتين وركلني. رأت أمّي ما يحدث فجاءت لمساعدتي، فسبّها هي أيضًا وهدّدها بالمُسدّس.**[87]

(أغلقت الشرطة ملف التحقيق بمُسوّغ "فاعل مجهول")

وباستثناء أنّ عنف المستوطنين ضدّ الفلسطينيّين هو عنف مُتعمَّد ومُمنهَج، فنحن نتحدّث هنا عن عنف مدعوم من دولة إسرائيل. المستوطنون العنيفون يَعون أنّ جنود الجيش الإسرائيليّ الذين من المفترض بهم أن يحافظوا على الأمن العام في الضفّة الغربيّة، لن يمنعوهم من ممارسة العنف ضدّ الفلسطينيّين، وحتّى أنّهم سيُقدّمون لهم في بعض الأحيان مساعدة فعّالة ونشِطة. زِد على ذلك أنّ الشرطة لا تقوم بواجبها ولا تُحقّق في هذه الأحداث بِنيّة التوصّل إلى الحقيقة ومُحاكمة الجُناة، وعجزُها المتعمَّد يمنع أيّ إمكانيّة ردع ضدّ المستوطنين العنيفين.[88]

87 ملف ييش دين 4651/20. يُنظر إلى شهادة إضافيّة ص 30.

88 يُذكر أنّ ييش دين تتابع منذ 16 عامًا نشاطات الجيش والشرطة في سياق عُنف المستوطنين ضدّ فلسطينيّين بالضفة الغربيّة. المعطيات التي تنشرها المنظّمة تُثبت هذه الادّعاءات عامًا بعد عام. يُنظر مثلًا إلى: **ييش دين**، ورقة معطيات، كانون الأول/ ديسمبر 2021: تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليّين في الضفّة الغربيّة (عُنف المستوطنين) (كانون الأول/ ديسمبر 2021)؛ **ييش دين**، ورقة معلومات، تشرين الثاني 2019: إنفاذ القانون على جنود يُشتبه بإيذائهم لمواطنين فلسطينيين ولممتلكاتهم، ملخّص معطيات 2017-2018 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2019).

تتظاهر إسرائيل الرسميّة بمعارضتها لعُنف المستوطنين، إلّا أنّ طموحها بالسيطرة على المزيد من الأراضي في الضفّة الغربيّة، ودمج ذلك بسياسة طويلة الأمد تتبعها جهات تطبيق القانون الإسرائيليّة والمتمثّلة بعدم منع عنف المستوطنين وإنفاذ القانون عليه، يُشيران إلى وجود عقل مُدبّر معنيّ بمثل هذا العنف. فدعم الدولة العلنيّ لمزارع المواشي عبر التمويل وإنشاء البُنى التحتيّة رغم الممارسات العنيفة ضدّ الفلسطينيّين التي تأتي من هذه المزارع، يُشجّع المستوطنين على مواصلة أفعالهم الجنائيّة، ويشير إلى أنّ إسرائيل شريكة في عنف المستوطنين ضدّ الفلسطينيّين وهي مسؤولة عنه.

الشهادات الواردة هنا هي أمثلة قليلة تُجسّد الحالات التي تقع في الضفّة الغربيّة بشكل شبه يوميّ. وتُشكّل هذه الأحداث مثالًا على كيفيّة تحوّل مزرعة مواشٍ تابعة لمستوطنين إلى مركز للعنف ضدّ الفلسطينيّين في الأراضي المُحتلّة. ويمكن العثور على توثيقات وأشرطة أخرى في صفحة ييش دين بشبكة فيسبوك، وفي صفحات منظمات وناشطين آخرين.

استخدام الكلاب الضارية

حسن الحلايقة، 37 عامًا، متزوّج وأب لأربعة، الشُيوخ

أطلق المستوطنون (مزرعة ميتساد-إسفر) الكلابَ، فانقضّت عليّ وعضّتني في فخذي الأيمن وكاحلي الأيسر. وقعتُ على الأرض. اقترب منّي أبي وأمّي والرّاعي كي يُقدّموا لي المساعدة. وهكذا بدأت مواجهة بين الراعي الفلسطينيّ والمستوطن. أخرج المستوطن مُسدّسه من غمده ووجّهه صوب رأس الراعي مُهدّدًا. اقترب منّي وأمسك بيدي بقوّة وكسر إبهامي.

أبي يسير بمساعدة عكّاز. ورغم إعاقته إلّا أنّه أراد مساعدتي وإبعاد المُعربدين وكلابهم عنّي. وعندما اقترب انقضّ عليه المستوطن صاحب الكلب البنيّ، وأمسك بالعُكاز الذي كان بيد والدي وضربه على بطنه. طبعًا لم يكن بوسع أبي المُسنّ والمُعاق أن يضرب المستوطن. أمّا أمّي التي اقتربت للمساعدة فتلقّت هي الأخرى ضربات في ظهرها.

عُدتُ إلى البيت وكنتُ أشعر بالآلام، فتوجّهتُ إلى المستشفى في الخليل وهناك حقنوني بإبرة ضدّ الكَلب وجبّروا لي كفّ يدي.[89]

(أغلقت الشرطة ملفّ التحقيق بمُسوّغ "فاعل مجهول")

89 ملف ييش دين 4700/20.

اقتحام المنازل والتهديدات

فضل أبو عليا، 52 عامًا، متزوّج وأب لثلاثة، خربة جبعيت

وُلدتُ وأعيش هنا مع عائلتي منذ أكثر من 40 عامًا. لديّ 400 رأس ماشية. في الماضي، وقبل إقامة **مزرعة ملأخي هشالوم** كُنّا نرعى ماشيتنا حتى فصايل وعوجا. كُنّا نصل حتى قَرْيوت وأحيانًا حتى شارع ألون. أمّا اليوم فيخنقوننا من كلّ جانب. ومنذ إقامة البؤرة الاستيطانيّة نحن نعاني العنف، وفي كلّ مرة نُخرج للرعي يأتي مستوطنون يركبون التراكتورونات أو الخيول. لديهم مواشٍ وهم ينزلون إلى أراضي الرّعي التابعة لنا ويقضون عليها. وفي حال اتصلنا بالجيش فإنّ الجنود يطردوننا ويقول لنا إنّهم لا يريدون "احتكاكات".

في يوم الأحد، 16 شباط/ فبراير، قرابة السّاعة 20:30 مساءً كُنتُ مع أبنائي وأحفادي في الخيمة. نحن لدينا كلاب وسمعناها تنبح. أخذت مصباحًا كبيرًا لأفحص ما يحدث ورأيتُ مجموعة من قرابة ستة مستوطنين، كان أحدهم يحمل بندقيّة وبعضهم يحملون الهراوات أو القضبان الحديديّة، ومعه سكين أيضًا. صرخ المستوطنون عليّ "أطفئ المصباح". خشيت من إطفائه لأنّني خفتُ من أن يعتدي عليّ أحدهم بالسكّين. كانوا على بُعد نحو متر من الخيمة. قال أحدهم بعربيّة ركيكة: "لقد سُرقت منّا أغنام ونحن نجري تفتيشًا". للمستوطنين نوع آخر من الأغنام ويُمكن تشخيصها. قلتُ له: "تفضّل، أنظر في الحظيرة". ذهب المستوطن وفحص، وبعدها قال إنّه يريد أن يتفحّص خيمة النساء. قلتُ له: "لن أسمح لك بذلك بأيّ شكل، اذهب واستدعِ الجيش". وبدأ احتكاك مع أولادي، وسبّنا المستوطنون: "يا أولاد الزانية"، وهدّدوا بالاعتداء علينا.

فضل أبو عليا بجانب بيته

وفيما كانوا في خيمتي، اتصلوا بي من الخيمة المجاورة وأعلموني بأنّ مستوطنين آخرين حضروا مع سيّارة إلى الخيمة التي تبعد عنّا نحو 500 متر إلى الشرق. اتصلنا بكلّ الجيران في الخيم وقالوا جميعهم: "ولدينا أيضًا مستوطنون".[90]

(أغلقت الشرطة ملفّ التحقيق بُمسوّغ "عدم ارتكاب جنحة جنائيّة")

90 ملف ييش دين 4628/20.

اقتلاع شتلات بمساعدة الجنود

عيسى عايدة، 59 عامًا، متزوّج وأب لثلاثة، الشُيوخ

في يوم 2020/4/20 تلقّيتُ اتصالًا هاتفيًا من رُعاة قالوا لي إنّ ثمّة جرّافة صغيرة تعمل في منطقتي وهي تدمر المُدرّجات. لم يتبيّن الرُعاة ما إذا كانوا من الجنود أو المستوطنين. وفي الغداة خرجتُ إلى الموقع مع قرابة 20 شخصًا من عائلتي. أحضرنا معنا شتلات كُنّا ننوي غرسها في قطعة الأرض. وجدنا الجرّافة في الموقع ورأينا أنّها أحدثت أضرارًا كبيرة في المُدرّجات. أنا أقدّر أنّ الضرر بلغ نحو 8,000 دولار أمريكيّ. لقد اعتنينا بهذه المنطقة وطوّرناها لسنوات عديدة.

بعد وقت قليل على وصولنا ظهر مستوطن (مزرعة بينيه كيدم)، وطلب منّا مغادرة الموقع وادّعى أنّنا نتعدّى على حدوده وأنّ كلّ المنطقة الممتدّة من بيته وحتّى البحر مُنحت له من جدوده إبراهيم ويتسحاق ويعقوب. بعد نصف ساعة على ذلك ظهر جنود بسيّارة جيـپ عسكريّة وأعلنوا عن الموقع منطقة عسكريّة مغلقة. بعدها ظهر المزيد من الجنود بسيّارتيْ جيـپ أخريين، وحوّطونا من كلّ جانب وبدأوا بإلقاء القنابل الصوتيّة والغازيّة علينا. اقتلع الجنود والمستوطن كلّ الشتلات التي زرعناها في ذلك الصّباح. وقد اقتلعوا في المجمل 1,800 شتلة زيتون.[91]

(قُدّمت شكوى لدى الشرطة من دون مساعدة ييش دين)

اعتداء خطير

ف.ع.، ابنة 33 عامًا، كَفْر نِعْمَة

لدينا أراضٍ في كَفْر نِعْمَة وفيها أشجار زيتون ولوز وخرّوب وسرو وبلّوط وزعرور وغيرها. تتبع هذه الأرض لي ولأخوتي وأخواتي. حتى عام 2018 لم نواجه أيّ مشكلة بالوصول إلى أرضنا. **في آب/ أغسطس 2018 حضر مستوطن وسيطر على منطقة في جبل الريسان (مزرعة سديه إفرايم) وهو يمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم.**

في تموز/ يوليو 2020 اعتدى المستوطن عليّ للمرّة الأولى. كنتُ خارجة من أرضي واعتدى عليّ في منطقة الجبل. ضربني وركلني في وجهي. ثم عصّب عينيّ ووضعني في سيّارة جيـپ وأخذني إلى موقع فيه جنود وسلّمني إليهم. تحدّث مع الجنود بالعبريّة ولذلك لم أفهم ما قاله لهم. طلب الجنود مني بطاقة الهوية، فأعطيتهم رقمها لأنّ البطاقة لم تكن موجودة معي. وعندها قالوا لي: "اذهبي إلى البيت". قلتُ للجنود إنّه ضربني، ولكنّهم لم يفعلوا شيئًا سوى أنّهم طلبوا مني ثانية: "اذهبي إلى البيت!".[92]

(قُدّمت شكوى لدى الشرطة، والملف ما يزال قيد التحقيق)

91 ملف ييش دين 4677/20.
92 ملف ييش دين 4940/21.

تخصيص مناطق رعي للمستوطنين كأداة للسيطرة على الأراضي

السياسة الإسرائيليّة للسيطرة على الأراضي في الضفّة الغربيّة بوساطة الإشهار عن أراضي الرّعي ليست بالأمر الجديد. **نحن ننشر هنا لأوّل مرة مستندات أرشيفيّة[93] مع خرائط مُعدّلة تكشف أنّ إسرائيل خصّصت قبل 40 سنة أراضي رعي للمستوطنين، ثم استخدمتها في نهاية الأمر من أجل بناء وتوسيع المستوطنات وإسكان آلاف الإسرائيليّين فيها.**

يُمكن لهذه الاستراتيجيّة القديمة ونتائجها على أرض الواقع أن تكون بمثابة إطلالة على نوايا ومقاصد إسرائيل الحقيقيّة من خلال دعمها الحالي لإقامة مزارع المواشي التابعة للمستوطنين في الضفّة الغربيّة، وأن تُشكّل تحذيرًا من الاسقاطات المستقبليّة لهذه السياسة الإسرائيليّة على الأراضي المُحتلة.

سعيًا لبلورة هذه الوسيلة، تضافرت في مطلع سنوات الثمانين من القرن الماضي جهودُ أربع جهات مركزيّة: الحكومة الإسرائيليّة، ووحدة الاستيطان في الهستدروت الصهيونيّة العالميّة، و"أمناه"- حركة الاستيطان التابعة لـحِوش إيمونيم، والصندوق الدائم لإسرائيل (كيرن كييمت). وما تزال هذه الجهات حتى اليوم الجهات الأهم والأكثر تأثيرًا في المشروع الاستيطانيّ في الضفة الغربيّة عمومًا، وفي إقامة مزارع المواشي تحديدًا.

في كانون الثاني/ يناير 1981، عرض متتياهو دروبلس، رئيس وحدة الاستيطان، "مشروع الاستيطان في يهودا والسّامرة- الاستراتيجيّة والسّياسات والمخططات". وأوضح دروبلس أنّ الحاجة السياسيّة للسيطرة على "أراضي الدولة" في الأراضي المحتلة تتجسّد وفق رأيه بما يلي:

> يجب الاستيلاء على أراضي الدّولة والأراضي البور غير المُستصلحة في يهودا والسّامرة فورًا، من أجل إسكان اليهود في المناطق الواقعة **بين** أماكن تجمّع أبناء الأقليّات **وحولهم** على السواء، بغية التقليل قدر الإمكان من خطر تطوّر دولة عربيّة أخرى في هذه المناطق. فإذا كانت الأواصر بين سكّان الأقليّات (العرب) متقطّعة بوساطة بلدات يهوديّة، سيكون من الصعب خلق وحدة وتسلسل جغرافيّ وسياسيّ.[94]

93 تشكر ييش دين **معهد عكـفوت- معهد لبحث الصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ** على المساعدة في الكشف عن هذه المستندات.

94 متتياهو دروبلس، "مشروع الاستيطان في يهودا والسّامرة- الاستراتيجيّة والسياسات والمخططات"، **وحدة الاستيطان في الهستدروت الصّهيونيّة العالميّة**، كانون الثاني/ يناير 1981 (الإبراز من عندنا)(أرشيف معهد عكـفوت- معهد لبحث الصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ (فيما يلي: معهد عكـفوت)، لم يُصنف بعد).

في نيسان/ أبريل 1981، كان أوري أريئيل يشغل وقتها منصب رئيس طاقم الاستيطان في "أمَناه"[95]، وقد توجّه إلى وزارة الزّراعة مطالبًا بتخصيص "ميزانيّات لسلطات الرّعي ولقطعان المواشي". وكتب أريئيل أنّ بِنيّة "أمَناه" تجميع 12 قطيع ماشية في 12 مستوطنة، وأضاف أنّ "ثمة أراضي دولة بإدارة دائرة أراضي إسرائيل بجوار هذه البلدات، وهناك موافقة على نقلها لاحتياجات الرّعي". وأرفق أريئيل بالرسالة مطالبةً بدفعة أولى على الحساب بقيمة مليون شيكل، مع تقدير ميزانيّة يبلغ عشرة ملايين شيكل أخرى.[96]

بعد شهر على ذلك، توجّه مدير قسم الرّعي في وزارة الصّحة إلى أوري أريئيل، وطلب منه توفير "الخرائط وتحديد المناطق المتاحة لكم (...) لغرض تجهيز مخطط تطوير الرّعي".[97] هذا يعني أنّ مُمثل الدولة طلب من الحركة الاستيطانيّة التابعة لـچوش إيمونيم إعطاءه تحليل الخرائط التي ستُستخدم في نهاية المطاف لسيطرة إسرائيل على أراضٍ في الضفّة الغربيّة.

بعد عدّة أيّام على ذلك زاد أوري أريئيل الضغط الذي يمارسه وضمّ جهة هامّة أخرى إلى المجهود الذي يبذله. ففي 1981/5/15 توجّه رئيس طاقم الاستيطان في "أمَناه" إلى وزير الزراعة وقتها أريئيل شارون، بطلب تسريع معالجة مسار إقامة سلطة الرّعي والقطعان في الضفّة الغربيّة. واستخدم أوري أريئيل الكلمات ذاتها التي يستخدمها اليوم أصحاب مَزارع المواشي: "لتنمية قطعان المواشي أهميّة حاسمة في الحفاظ على أراضي الدّولة".[98]

بعد مرور شهر على ذلك، زاد أوري أريئيل من مطالبه المطروحة، وذلك من خلال توجّهه إلى مساعد وزير الزراعة مطالبًا بأكثر من 12 مليون ش.ج. "كميزانيّة لتطوير المواشي" في 10 مستوطنات إسرائيليّة بالضفّة الغربيّة، منها شيلو، وتقوع، وكوخاف هشاحر، وكارني شومرون وغيرها.[99]

المداولة وقرار الحكومة

في يوم 1981/7/26 اجتمعت "لجنة الاستيطان" المشتركة بين الحكومة الإسرائيليّة وبين الهستدروت الصهيونيّة العالميّة. كان رئيس اللجنة وقتها وزير الزراعة أريئيل شارون، وحضر الجلسة أيضًا متتياهو دروبلس، رئيس وحدة الاستيطان، وممثلون عن الجيش والكيرن كييمت ودائرة أراضي إسرائيل.

95 لاحقًا، شغل أوري أريئيل عدّة مناصب ومهام منها سكرتير عام مجلس المستوطنات، وعضو مجلس إدارة الكيرن كييمت، ووزيرًا للزراعة ووزيرًا للبناء والإسكان.

96 من أوري أريئيل، أمَناه، إلى يتسحاق چلعين وميشا لـچين، وزارة الزراعة، "ميزانية سلطات الرّعي وقطعان الماشية"، 1981/4/7 (أرشيف الدولة، ISA-moag-DeputyMinister-0013y5o).

97 من م. ڤايتس، وزارة الزراعة، إلى أوري أريئيل، أمَناه، (من دون عنوان)، 1981/5/5 (أرشيف الدولة، ISA-moag-DeputyMinister-0013y5o).

98 من أوري أريئيل، أمَناه، إلى وزير الزراعة، " سلطة الرّعي وتنمية قطعان الماشية"، 1981/5/15 (أرشيف الدولة، ISA-moag-DeputyMinister-0013y5o).

99 من أوري أريئيل، أمَناه، إلى أوري بار أون، مساعد وزير الزراعة، "ميزانية تطوير الماشية"، 1981/6/11 (أرشيف الدولة، ISA-moag-DeputyMinister-0013y5o).

كان أحد المواضيع الذي نوقش في الجلسة "المتنزّهات والتحريج وأراضي الرّعي" في مستوطنات الضفّة الغربيّة. وأوضح الوزير شارون الغاية من وراء هذه المسألة وأهميتها الكبيرة على خلفيّة الوضع السياسيّ:[100]

> لقد قلتُ هنا مرارًا وتكرارًا إنّه يجب -في أقرب وقت- وقبل أن نبدأ أيّ مسار سياسيّ كان، أن نمنح أراضي الدولة لخدمة المجالس الإقليميّة والبلدات في يهودا، والسّامرة، وغور الأردن، وقطاع غزّة، كي تظهر كجزء من الخانة التابعة للبلدات اليهوديّة. كلّ من يعرف بند الأراضي في المفاوضات حول الحكم الذاتيّ (...) يُدرك أهميّة تخصيص هذه الأراضي لصالح البلدات وبأسرع وقت ممكن.[101]

رغم أنّ المسألة المطروحة تطرّقت إلى تخصيص الأراضي لصالح المُتنزّهات والتحريج ومناطق الرّعي، إلّا أنّه يبدو أنّ وزير الزراعة شارون لم يقصد الحديث عن غاية زراعيّة فقط، بل هي وسيلة غايتها ضمان إمكانية استخدام هذه الأراضي مستقبلًا لصالح إقامة المستوطنات الإضافيّة في الضفّة الغربيّة. وقال شارون:

> إذا كنتُ أرى مثلًا أنّ (مستوطنة) سلعيت تحصل على 2,000 دونم رعي -**وأنا لا أعرف ما إذا كان سيكون لها قطيع ماشية أو إذا كان ذلك مُخطّطًا**- فأنا لا أريد أن يكون لديها مُخصّص أراضٍ من 2,000 دونم، في حين أنّنا قد نحتاج هذين الألفيْن من الدونمات لهدف آخر. (...) **أنا أريد التوصّل إلى صيغة تمنح الحكومة ووحدة الاستيطان والإدارة القدرة على استخدام هذه الأراضي فيما بعد** من دون أن نكون مُقيّدين بهذا القرار الذي سنرفقه بمحضر الجلسة.[102]

وأوضح أوري بار أون، مساعد وزير الزراعة للشؤون الاستيطانيّة هو الآخر، أنّ تربية المواشي هي هدف ثانويّ غير مهم، والسبب الحقيقيّ من تخصيص أراضي الرّعي هذه هو السيطرة الإسرائيليّة على أراضٍ أخرى في الضفّة الغربيّة:

نحن نقف أمام هذا السّؤال: من يمكن أن يكون صاحب هذه الأرض؟ لأنّك حين تُري هذه المنطقة للبلدة، **فسيكون صاحبٌ وسيدٌ لهذه الأرض سواء أكان هناك قطيع أم لا**.[103]

في نهاية المداولة، عرض مردخاي كوهِن (كدمون)، ممثل الكيرن كييمت، مخطط العمل المُزمَع وأشار إلى أربعة أهداف، من دون أن يخفي النوايا الحقيقيّة التي تقف من وراء تخصيص هذه الأراضي للرّعي:

1. الحفاظ على حدود حيازة أراضي الدولة الخاصّة بالبلدات والمناطق المجاورة.
2. **ضمان توفير احتياطي أراضٍ للاستيطان في المستقبل.**
3. خلق تسلسل أراضٍ متواصل بين البلدات.
4. خلق مصادر رزق وعمل في هذه المجالات.[104]

---

100 في تلك الأيّام، وفي إطار اتفاقية السّلام بين إسرائيل ومصر في كنف الوساطة الأمريكيّة، ناقش رئيس الحكومة الإسرائيليّة بيـجن والرئيس المصري السادات "مخطط الحكم الذاتيّ" في الأراضي المُحتلّة.

101 محضر جلسة لجنة الاستيطان المشتركة للحكومة والهستدروت الصهيونيّة العالميّة، 1981/7/26، ص 50 (أرشيف عكـفوت، 39174).

102 **المصدر السابق**، ص 50-51 (الإبراز من عندنا).

103 **المصدر السابق**، ص 51 (الإبراز من عندنا).

104 **المصدر السابق**، ص 53 (الإبراز من عندنا). ننوّه هنا إلى أنّ البُعد التشغيليّ في المخطط غير هامّ، إذ أنّ تفصيل السيطرة على أراضٍ بمساحة 265,000 دونم ستُضيف أماكن عمل لـ 195 شخصًا فقط.

وقال كوهِن (كدمون) "إنّنا نتحدّث عن 60 ألف دونم للرعي، ونحو 12 ألف دونم للتحريج ومتنزه واحد في شيلو. هذا مثال على مخطط عمل مُحتمل في سنة واحدة".[105] ولخّص الوزير شارون قائلاً إنّ "المخطط كلّه، في مجالات الرّعي والتحريج والمتنزّهات وتهيئة الأرض أينما تيسّر ذلك، يتطرّق إلى ما مساحته 350 ألف دونم. هذه عمليّة ذات أهميّة عظيمة، من كلّ النواحي".[106]

قرّرت لجنة الاستيطان في نهاية الجلسة "في إطار السياسة الحكوميّة في مسألة تعزيز الاستيطان وتعبئته"، تصديق مُخطّط تخصيص أراضي الرّعي للمجالس الإقليميّة الخاصّة بالمستوطنات في الضفّة الغربيّة[107] (في آب/أغسطس 1981 صدّقت الحكومة الإسرائيليّة هذا القرار).[108]

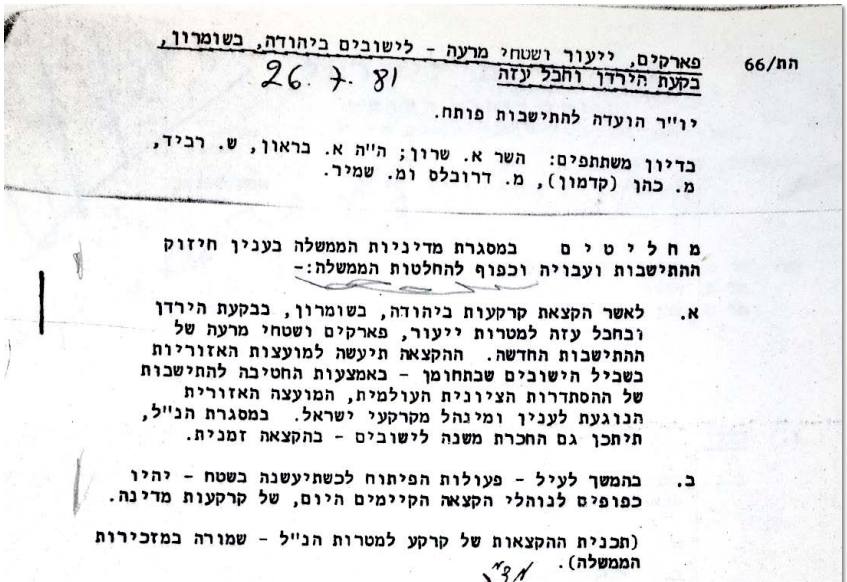

ת/66

פארקים, ייעור ושטחי מרעה - לישובים ביהודה, בשומרון,
בבקעת הירדן ובחבל עזה
26.7.81

ירייר הועדה להתישבות פותח.

בדיון משתתפים: השר א. שרון; ה"ה א. בראון, ש. רביד,
מ. כהן (קדמון), מ. דרובלס ומ. שמיר.

מ ח ל י ט י ם במסגרת מדיניות הממשלה בענין חיזוק
ההתישבות ועבודה וכפוף להחלטות הממשלה:-

א. לאשר הקצאת קרקעות ביהודה, בשומרון, בבקעת הירדן
ובחבל עזה למטרות ייעור, פארקים ושטחי מרעה של
ההתישבות החדשה. ההקצאה תיעשה למועצות האזוריות
בשביל הישובים שבתחומן - באמצעות החטיבה להתישבות
של ההסתדרות הציונית העולמית, המועצה האזורית
הנוגעת לענין ומינהל מקרקעי ישראל. במסגרת הנ"ל,
תיתכן גם החכרת משנה לישובים - בהקצאה זמנית.

ב. בהמשך לעיל - פעולות הפיתוח לכשתיעשנה בשטח - יהיו
כפופים לנוהלי הקצאה הקיימים היום, של קרקעות מדינה.

(תכנית ההקצאות של קרקע למטרות הנ"ל - שמורה במזכירות
הממשלה).

בפרקליטות המדינה, ליד בית המשפט העליון בירושלים, הוגשה עתירה נגד הקצאת הקרקעות לצורך הקמת מרעה לישובים ביהודה, בשומרון ובבקעת הירדן. העתירה הוגשה בשם 17 תושבים פלסטינים מהכפרים בית איכסא, בית סיראם, ג'בע, ג'לג'וליה, ח'רבתא, כפר עקב, מחמאס, נבי סמואל, עג'ול, עטארה, עין יברוד, עין סינייא, קלנדיה, רמון, ראס קרקר, ראמון, ושועפאט.

בעתירה נטען כי הקצאת הקרקעות נעשתה בניגוד לחוק, משום שהיא נועדה לשרת את האינטרסים של ההתיישבות היהודית בלבד. העותרים ביקשו מבית המשפט לבטל את ההקצאה ולהורות לרשויות לפעול לפי החוק הבינלאומי ולשמור על רכוש פרטי של תושבים מוגנים.

בפרקליטות המדינה נמסר כי "ההקצאה נעשתה לצורך הקמת מרעה לישובים היהודיים בלבד, ולא לצורך הקמת מרעה לתושבים הפלסטינים". בפרקליטות נמסר עוד כי "ההקצאה נעשתה בהתאם לחוק הבינלאומי ולשמירה על רכוש פרטי של תושבים מוגנים".

בעתירה נטען כי הקצאת הקרקעות נעשתה בניגוד לחוק, משום שהיא נועדה לשרת את האינטרסים של ההתיישבות היהודית בלבד. העותרים ביקשו מבית המשפט לבטל את ההקצאה ולהורות לרשויות לפעול לפי החוק הבינלאומי ולשמור על רכוש פרטי של תושבים מוגנים.

בפרקליטות המדינה נמסר כי "ההקצאה נעשתה לצורך הקמת מרעה לישובים היהודיים בלבד, ולא לצורך הקמת מרעה לתושבים הפלסטינים". בפרקליטות נמסר עוד כי "ההקצאה נעשתה בהתאם לחוק הבינלאומי ולשמירה על רכוש פרטי של תושבים מוגנים".

בעתירה נטען כי הקצאת הקרקעות נעשתה בניגוד לחוק, משום שהיא נועדה לשרת את האינטרסים של ההתיישבות היהודית בלבד. העותרים ביקשו מבית המשפט לבטל את ההקצאה ולהורות לרשויות לפעול לפי החוק הבינלאומי ולשמור על רכוש פרטי של תושבים מוגנים.

בפרקליטות המדינה נמסר כי "ההקצאה נעשתה לצורך הקמת מרעה לישובים היהודיים בלבד, ולא לצורך הקמת מרעה לתושבים הפלסטינים". בפרקליטות נמסר עוד כי "ההקצאה נעשתה בהתאם לחוק הבינלאומי ולשמירה על רכוש פרטי של תושבים מוגנים".

في الغداة، أرسل ممثل الكيرن كييمت في اللجنة مردخاي كوهِن (كدمون) مستندًا سرّيًا إلى مدير دائرة أراضي إسرائيل، وإلى مدير وحدة الاستيطان ومدير مديرية تطوير الأراضي في الكيرن كييمت، وفصّل فيه "مخطط عملٍ للحفاظ على الأراضي في منطقة يهودا والسّامرة".[109]

105 **المصدر السّابق**، ص 54.

106 **المصدر السّابق**.

107 **المصدر السّابق**، ص 66-67. هـ/ت/66، 1981/7/26.

108 جلسة 1981/59، المادة 24، 1981/8/16.

109 من مردخاي كوهن (كدمون)، كيرن كييمت، إلى م. شمير، مدير دائرة أراضي إسرائيل، ش. رفّيد، مدير وحدة الاستيطان، وح. تسبان، مدير مديرية تطوير الأراضي في الكيرن كييمت، "مخطط تطوير الحفاظ على الأراضي في منطقة يهودا والسّامرة"، 1981/7/27 (فيما يلي: كيرن كييمت، مخطط العمل) (معهد عكفوت، 10127).

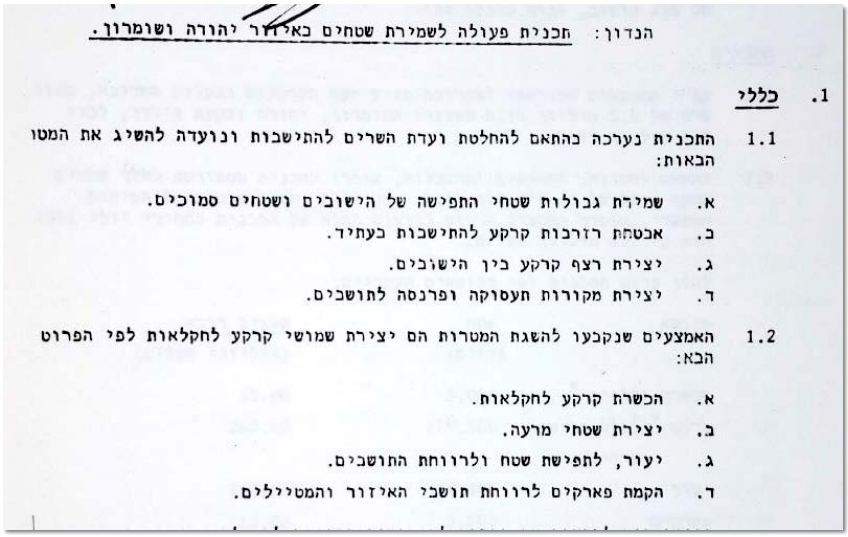

הנדון: תכנית פעולה לשמירת שטחים באיזור יהודה ושומרון.

1. כללי

1.1 התכנית נערכה בהתאם להחלטת ועדת השרים להתישבות ונועדה להשיג את המטו הבאות:

א. שמירת גבולות שטחי התפישה של הישובים ושטחים סמוכים.
ב. אבטחת רזרבות קרקע להתישבות בעתיד.
ג. יצירת רצף קרקע בין הישובים.
ד. יצירת מקורות תעסוקה ופרנסה לתושבים.

1.2 האמצעים שנקבעו להשגת המטרות הם יצירת שמושי קרקע לחקלאות לפי הפרוט הבא:

א. הכשרת קרקע לחקלאות.
ב. יצירת שטחי מרעה.
ג. יעור, לתפישת שטח ולרווחת התושבים.
ד. הקמת פארקים לרווחת תושבי האיזור והמטיילים.

ورد في أعلى المستند صراحةً أنّ أحد أهداف مخطط العمل هو "ضمان احتياطي أراضٍ للاستيطان في المستقبل"، وذلك بوساطة "خلق مساحات رعي" من ضمن سائر الوسائل. وقد تبلور هذا المخطط بالتنسيق مع وحدة الاستيطان وكيرن كييمت ودائرة أراضي إسرائيل وحركة "أمَناه"، وجرى في إطاره العثور على أكثر من 270,000 دونم مُخصّصة لأراضي الرّعي. وكانت الميزانيّة المطلوبة لمُخطّط الرّعي تبلغ 260 مليون شيكل (ما يساوي اليوم نحو 280 مليون ش.ج.)[110]. وخُصّصت النقود من ضمن سائر التخصيصات لشراء قطعان الماشية وتهيئة الطرقات والشّوارع والتسييج وللمنشآت.

وقد اختيرت سبع مستوطنات لتكون نموذجًا لتطبيق المخطط: شيلو، وكوخاف هشاحر، وتقوع، وكفار أدوميم، وألون موريه، ومعاليه شومرون، وسلعيت. وفي هذه المستوطنات وحدها جرى الحديث عن السيطرة على أراضٍ بمساحة 62 ألف دونم خلال سنة، من خلال استثمار 90 مليون شيكل (نحو 100 مليون شيكل اليوم).[111]

وبغية ضمان وتأكيد السيطرة على مساحات الرعي التي خُصّصت، عيّن وزير الزراعة الجديد سيمحاه إرليخ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 "سلطة رعي إقليميّة لماطيه بنيامين". ومُنحت هذه السّلطة صلاحيات واسعة، من ضمنها أن تكون صاحبة القرار في تحديد خطط العمل ومناطق الرّعي في المنطقة، وتكون مسؤولة عن اقتراح مناطق مفتوحة بما يلائم الاحتياجات. وكما هو متوقّع، كان أعضاء اللجنة التسعة إسرائيليّين، بعضهم مستوطنون (ومنهم رئيس مجلس ماطيه بنيامين الإقليميّ بنيامين پنحاس ڤالرشطاين، وهو من رياديّي المشروع الاستيطانيّ في الأراضي المحتلّة)، ولم يكن في اللجنة أيّ عضو فلسطينيّ.[112]

110 حاسبة الربط بالمؤشرات، دائرة الإحصاءات المركزيّة.

111 كيرن كييمت، مخطط عمل.

112 من سيمحاه إرليخ، وزير الزراعة، إلى پنحاس ڤالرشطاين، رئيس مجلس ماطيه بنيامين الإقليميّ وآخرين، "سلطة الرعي الإقليميّة"، 1982/11/24 (أرشيف الدولة، ISA-moag-DeputyMinister-0013y80).

أراضي رعي أم احتياطي بناء للمستوطنات؟

سعيًا لتطبيق هذا المخطط تساعدت الدولة بالمحامية پليئاه إلبِك، التي أدارت القسم المدنيّ في نيابة الدولة. طُلب من إلبك فحص الأراضي في المواقع والعثور على أراضٍ يُمكن إشهارها "أراضي دولة" وتخصيصها للمستوطنين الإسرائيليّين كأراضي رعي. وبعد الفحص أشارت ممثّلة النيابة إلى قطع الأراضي على الخرائط بشكل دقيق.

إنّ فحص المستندات والخرائط الأصليّة التي وضعتها پليئاه إلبِك ومقارنتها اليوم بصور جويّة مُحدّثة، يكشف كيف أنّ إسرائيل شيّدت في نهاية المطاف المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة على الكثير من الأراضي التي خُصّصت للرعي ظاهريًا. هذا يعني أنّ تخصيصات أراضي الرّعي أُستخدمت للسيطرة على الأراضي في الضفّة الغربيّة، بغية إقصاء السكّان الفلسطينيّين وتوسيع السيطرة الإسرائيليّة على الأراضي بوساطة المستوطنات.

الأمثلة الأربعة التي سنستعرضها فيما يلي هي حالات فحص عينيّة تُمثّل صورة أوسع وأشمل بكثير (المستوطنات الأخرى التي خُصّصت لها أراضي رعي بالتأكيد هي كوخاف هشاحر وريمونيم وكارني شومرون، إلى جانب مستوطنات أخرى على ما يبدو[113]). وبما أنّ الحديث يدور عن قرارات أُتّخذت قبل نحو 40 عامًا، فإنّ تحليلها بأثر رجعيّ على خلفية نتائجها ومُخرَجاتها على أرض الواقع يُمكّننا من الإشارة إلى نوايا إسرائيل الحقيقيّة وهي تدعم اليوم مزارع المواشي التابعة للمستوطنين، وتُخصّص لها مساحات رعي في الضفّة الغربيّة.

مستوطنة متسودوت يهودا (بيت يتير)

بدأ تخصيص أراضي الرّعي للمستوطنات قبل شهور عدّة من تصديق المخطط في الحكومة. ففي يوم 1981/3/25 أرسل الرائد (ميجور) عزرا إفراتي من "قيادة منطقة يهودا والسّامرة" مستندًا يأمر بنقل 4,000 دونم من "أراضي الدّولة" في منطقة "لصفير" إلى وحدة الاستيطان التابعة للهستدروت الصهيونيّة. وقال الرائد إفراتي إنّ المنطقة مُعدّة لتكون "أراضي رعي فقط".[114] وأُرفقت بهذا المستند خارطة استندت إلى فحص المحامية پليئاه إلبِك من نيابة الدولة، التي وضعت حدود "أراضي الدولة".[115]

113 من پليئاه إلبِك، نيابة الدولة، إلى مُنسق الأعمال في الأراضي المحتلّة، "أراضي رعي لكوخاف هشاحر"، 1981/10/22 (أرشيف عكـفوت، لم يُفهرس بعد)؛ من پليئاه إلبِك، نيابة الدولة، إلى مُنسق الأعمال في الأراضي المحتلّة، "أراضي رعي لبلدة ريمونيم"، 1981/10/22 (أرشيف عكـفوت، لم يُفهرس بعد)؛ من پليئاه إلبِك، نيابة الدولة، إلى النقيب چولدس، النيابة العسكريّة، "مناطق رعي- كارني شومرون"، 1981/10/28 (أرشيف عكـفوت، لم يُفهرس بعد).

114 من الرائد عزرا إفراتي، قائد منطقة يهودا والسامرة (عنوان غير معروف)، "نقل أراضي دولة لغرض الرّعي إلى الهستدروت الصهيونيّة العالميّة، وحدة الاستيطان- لصفير"، 1981/3/25 (أرشيف عكـفوت، 17889).

115 من پليئاه إلبِك، نيابة الدولة، إلى وزير الزراعة، "فحص أراضي لصفير"، 1981/3/13 (أرشيف عكـفوت، 32228).

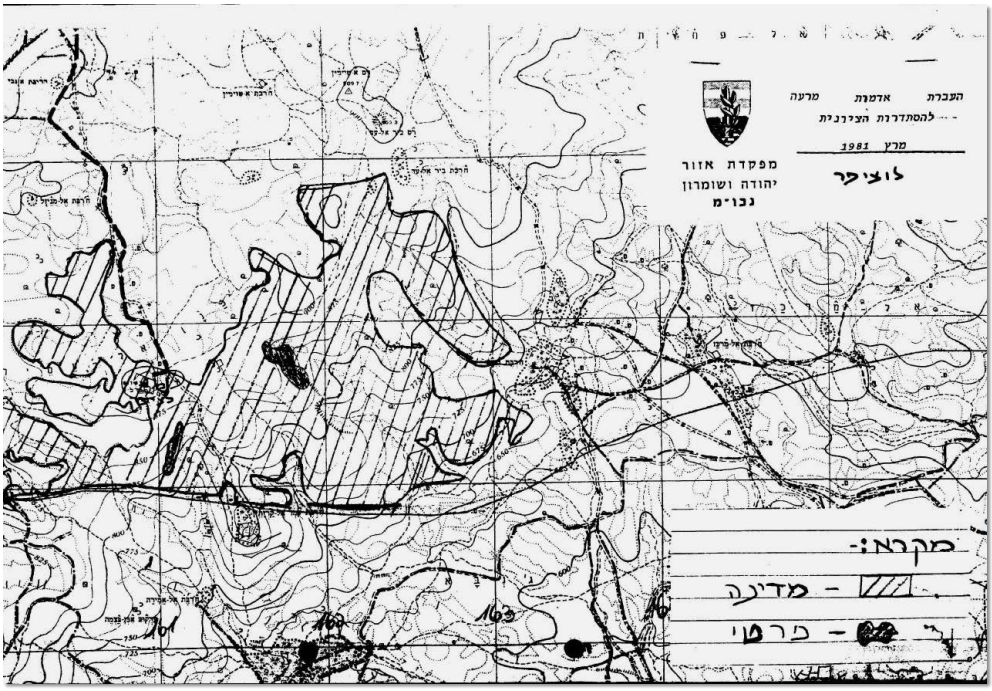

بعد مرور سنتيْن فقط على ذلك، أقيمت مستوطنة متسودوت يهودا (بيت يتير) على الأراضي ذاتها التي خُصّصت كما ذكرنا "للرّعي فقط". وفي سنة 1996، وعلى بعد 500 متر إلى الشرق من المستوطنة، أقيمت أيضًا البؤرة الاستيطانيّة غير المُرخّصة نوف نيشر (مزرعة طاليا)، التي تُشكّل مركزًا متواصلًا لعنف المستوطنين ضدّ فلسطينيّين.[116]

إذا وضعنا الخط الذي رسمته إلبك عام 1981 على الخارطة كمنطقة مُخصّصة للرعي، فوق صور جويّة أُلتقطت عام 2021، نرى أنّ مئات المنازل السكنيّة قد شُيّدت فيها للمستوطنين. ونشير هُنا إلى أنّ الحركة الاستيطانيّة التي من كانت وراء مستوطنة متسودوت يهودا هي حركة "أمناه"، وهي الحركة نفسها التي تنشط اليوم لإقامة مزارع المواشي الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة.

116 يُنظر مثلاً إلى: **ييش دين**، هذه شهادتي- إفادات وشهادات، اعتداء عنيف على راعي ماشية وقطيع ضأن (شباط/ فبراير 2017).

صورة جويّة ألتقطت عام 2021 ومعها مسار الخط الأزرق الذي رسمته المحامية إلبك على خارطة التخصيصات لعام 1981، كمنطقة مُخصّصة لأراضي الرّعي

مُستوطنتا شيلو وشـمُوت راحيل

في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، وبعد مرور شهرين على تصديق الحكومة "مخطط العمل للحفاظ على الأراضي في منطقة يهودا والسّامرة"، كتبت المحامية إلبك إلى منسّق أعمال الحكومة في المناطق (مع نُسخ لرئيس الحكومة ولكلّ الوزراء ذوي الصّلة):

> طُلب منّي شفهيًا أن أُدلي بوجهة نظري الطارئة بخصوص **تخصيص أراضي الرّعي** لبلدة شيلو. (...) في ضوء كلّ تلك الفحوصات يبدو أنّه بالإمكان تخصيص أراضي رعي لبلدة شيلو في المنطقة المشار إليها بإطار أزرق على الخارطة بمقياس 1:20,000 والتي أرفق نسخة منها هنا.[117]

117 من پليئاه إلبك، نيابة الدولة، إلى مُنسق الأعمال في الأراضي المحتلّة، "أراضي رعي لشيلو"، 1981/10/4 (أرشيف عكـمُوت، لم يُفهرس بعد)(الإبراز من عندنا).

מדינת ישראל

משרד המשפטים

הממשלה הראשי

תאריך 11 בתשרי תשמ"ב

4 באוקטובר 1981

מספרנו 15/1390/3
15/1390/101

[redacted]

אל: מתאם הפעולה בשטחים

הנדון: אדמות מרעה לשילה

כתבקשתי בעל פה למת חוות דעת דחופה בדבר הקצאת אדמות מרעה לישוב שילה. מאחר שאין לי בקשה בכתב ואין לי פניות גבולות לבקשה, הנני מתייחסת בשלב זה לאותם שטחים שנבדקו על ידי בזמנו לפני שלוש שנים לפי בקשה הממשלה לצורך מיקום הישוב שילה, ולחוות דעתו של מנהל היועץ המשפטי לממשלה מאותה תקופה. אותו שטח גם נבדק בימים במסגרת סקר המקרקעין ביהודה ושומרון, וממצאי הסקר מאמתים שנית את ממצאי בדיקתנו דאז בשיבויים קלים.

לאור כל הבדיקות הנ"ל, נראה שניתן להקצות למרעה לישוב שילה את השטח המסומן במסגרת כחולה במפה בקנה מידה 1:20000 שהעתקה מצורף בזה, ללא צורך בהליכים שרומיים כל שהם.

יחד עם זאת יש להזהיר שבעת הכניסה לשטח יוודאו שאין הסימון במפה כולל אדמות מעובדות, ולא ייכנסו לשום אדמה מעובדת גם אם היא בגבולות המסומנים במפה.

בברכה, גמר חתימה טובה,

פליאה אלבק
מנהלת המחלקה האזרחית
של פרקליטות המדינה

העתק: 1. ראש הממשלה
2. שר הביטחון
3. שר החקלאות
4. שר המשפטים
5. היועץ המשפטי לממשלה
6. מזכיר הממשלה
7. עוזר ראש אג"מ/מבית למימשל
8. סגן מפקד אזור יהודה ושומרון
9. רע"ן הדין הבינלאומי, מפצ"ר
10. היועץ המשפטי למפקדת אזור יהודה ושומרון
11. הממונה על הרכוש הממשלתי והנטוש, איו"ש

רחוב צלאח א-דין 29 • ת.ד. 1087 • ירושלים • מיקוד 91010 • טלפון 270111

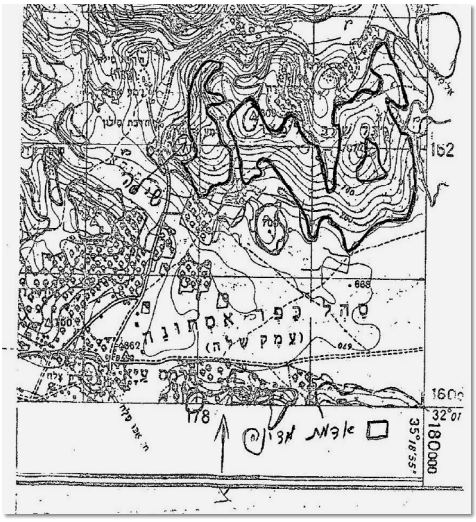

في هذه الحالة أيضًا، لو وضعنا ترسيم الخارطة الذي أعدّته إلبك سنة 1981 فوق صورة جوّيّة مُحدّثة، فإنّنا سنرى الاستخدام الحقيقيّ الذي جرى مع هذه الأراضي: توسيع البناء في مستوطنة شيلو وإقامة مستوطنة شـفوت راحيل سنة 1991. **لقد أُستخدمت "أراضي الرّعي" للسّيطرة الدائمة على الأراضي، وتحوّلت خلال سنوات معدودة إلى منازل سكنيّة.**

صورة جويّة من عام 2021 مع مسار الخط الأزرق الذي رسمته المحامية إلبك على خارطة التخصيصات سنة 1981، كمنطقة مُعدّة لأراضي رعي

مستوطنات تقوع ونوكديم وكفار إلداد

في سنة 1975 أقامت إسرائيل مستوطنة تقوع جنوب-شرق مدينة بيت لحم، كثكنة عسكريّة للواء ناحَل، ثم أصبحت مستوطنة مدنيّة بعد سنتين. في سنة 1982 أقيمت بجوارها مستوطنة إل دافيد، حيث تقع اليوم مستوطنة كفار إلداد. وفي مطلع سنوات التسعين انتقلت إل دافيد جنوبًا بعدّة مئات من الأمتار، إلى الطرف الشماليّ من وادي المعلق (ناحل تقوع)، وتغيّر اسمها فيما بعد إلى مستوطنة نوكديم.

في شباط/ فبراير 1984 بعثت المحامية پليئاه إلبِك ردًا على توجّه الجيش لها، وأشارت على الخارطة إلى "المنطقة المطلوبة للرعي في بلدة تقوع".[118] وبعد مرور شهور عدّة على ذلك، أرفقت إلبك أيضًا خارطة تخصّ "أراضي الرعي لإل دافيد" في الجهة المقابلة من وادي المعلق.[119]

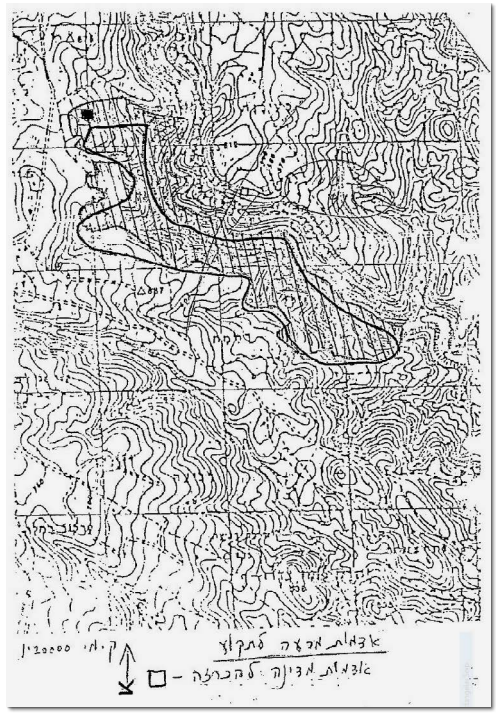

118 من پليئاه إلبك، نيابة الدولة، إلى مُنسق الأعمال في الأراضي المحتلّة، "أراضي رعي لبلدة تقوع"، 1984/2/8 (أرشيف عكـثوت، لم يُفهرس بعد).

119 من پليئاه إلبك، نيابة الدولة، إلى مُنسق الأعمال في الأراضي المحتلّة، "أراضي رعي لإل دافيد"، 1984/11/19 (أرشيف عكـثوت، لم يُفهرس بعد).

هذا التخصيص لـ "مناطق رعي" أُعِدّ هو الآخر في نهاية المطاف لتشييد منازل للمستوطنين. وفي الضفة الجنوبيّة للوادي، على جزء من المنطقة التي أُشهرت أراضي رعي، بدأ منذ سنة 2002 تشييد بيوت البؤرة الاستيطانيّة غير القانونيّة "تقوع د" (أصدرت الإدارة المدنيّة أوامرَ هدم لعشرات البيوت في البؤرة، إلّا أنّها لم تُنفذ قط). في سنة 2014 أقيمت في المنطقة أيضًا البؤرة الاستيطانيّة غير القانونيّة "تقوع هـ"، التي أُخليت بالتوافق، إلّا إنّه أعيد بناؤها بين 2018-2019 وتنشط في الموقع اليوم مزرعة "سفار هَمدبار" التي تُجري لقاءات ومناسبات للمجموعات. وعند الضفة الشماليّة للوادي في المناطق المُخصّصة ظاهريًا للرّعي، شُيّدت -وما تزال- أجزاء واسعة من مستوطنتي نوكديم وكفار إلداد.

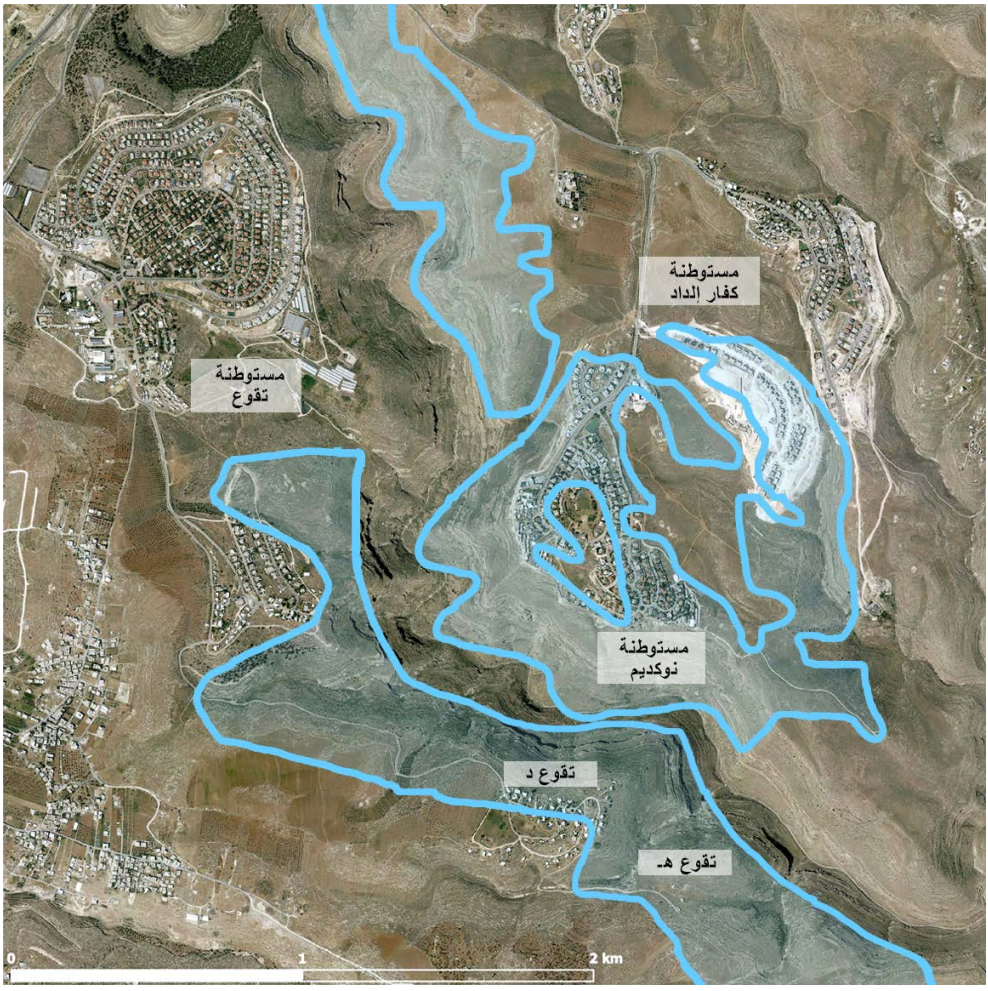

صورة جويّة من عام 2021 مع مسار الخط الأزرق الذي رسمته المحامية إلبك على خارطة التخصيصات سنة 1984، كمنطقة مُعدّة لأراضي رعي

مستوطنتا شيمعا ومتسبيه (مِطل) إشتموع

في سنة 1985 أقام الجيش جنوبي جبال الخليل ثكنة للواء الناحَل اسمها نيطع. بعد ذلك بسنوات ثلاث، وبمساعدة حركة "أمَناه"، تحوّلت الثكنة العسكريّة إلى مستوطنة شيمعا المدنيّة.[120] في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، بعثت المحامية پليئاه إلبِك ردًا على توجّه الجيش لها لطلب وجهة نظرها، بخصوص "مناطق الرعي في بلدة شيمعا"، وأرفقت إلبك بردّها خارطة مع إشارات مُفصّلة للأماكن التي يُمكن برأيها إشهارها "أراضي دولة" لهذا الغرض.[121] بعد ذلك بشهر، أشهرت إسرائيل في 1988/12/13 "أراضي دولة" بجوار المستوطنة.

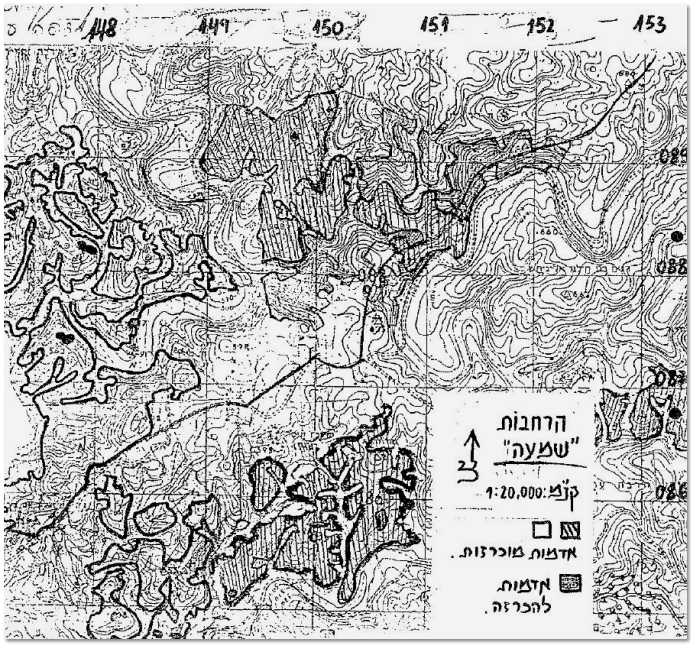

في السنوات 2002-2003 أنشأ إسرائيليون بجوار مستوطنة شيمعا بؤرة متسبيه إشتموع الاستيطانيّة غير القانونيّة. وقامت الحكومة الإسرائيليّة بشرعنة البؤرة بأثر رجعيّ، وهي تُعتبر اليوم حيًا من أحياء المستوطنة.[122] **تقع كلّ بيوت متسبيه إشتموع على الأراضي التي أُشهِرت سنة 1988 "أراضي رعي". وهذا ما حدث أيضًا مع إشهار "أراضي دولة" لغرض الرّعي، لصالح السّيطرة والبناء على الأراضي في الضفة الغربيّة.**

في مطلع سنة 2019 أنشأ مستوطنون بجوار متسبيه إشتموع مزرعة يهودا أيضًا، التي تحوّلت إلى مركز للعنف الموجّه ضدّ مزارعين ورُعاة فلسطينيّين.[123]

120 موقع الإنترنت الخاص بـ **مجلس هار حـڤرون الإقليمي**.
121 من پليئاه إلبك، نيابة الدولة، إلى مُنسق الأعمال في الأراضي المحتلّة، "توسيع محيط شيمعا (نيطع)، 1988/11/11 " (أرشيف عكـڤوت، لم يُفهرس بعد).
122 متسبيه إشتموع، موقع **السلام الآن**.
123 ملف ييش دين 4891/21.

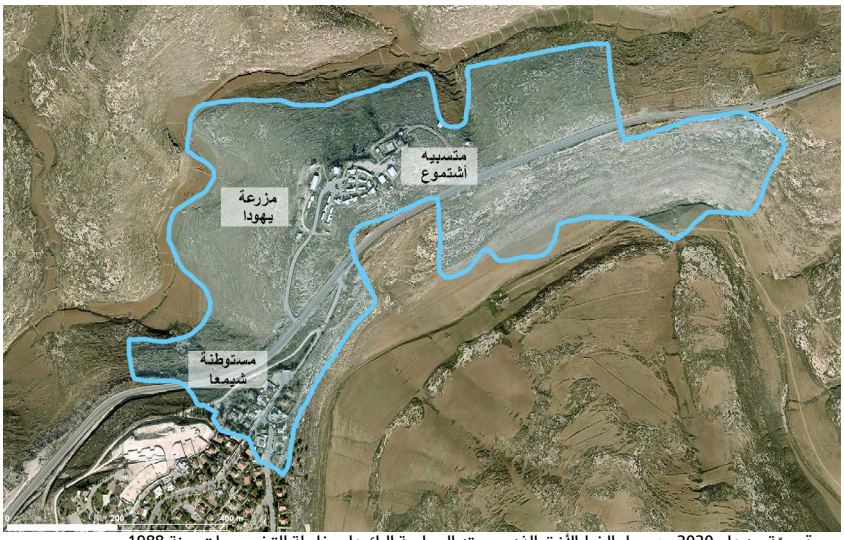

صورة جويّة من عام 2020 مع مسار الخط الأزرق الذي رسمته المحامية إلبك على خارطة التخصيصات سنة 1988، كمنطقة مُعدّة لأراضي رعي

**

تُمكّننا هذه المستندات الأرشيفيّة من الإطلال على نوايا إسرائيل المستقبليّة. فالتخطيط واتخاذ القرارات في سنوات الثمانين في مقابل التطبيق والوضع القائم اليوم، يكشفان عن تخطيط بعيد الأمد تُجريه إسرائيل والجهات الاستيطانيّة بما يتعلّق بالسّيطرة على الأراضي في الضفّة الغربيّة، وذلك بوساطة الإشهار عن المناطق المُعدّة للرّعي.

الأمثلة الأربعة التي أوردناها أعلاه تُثبت ماهية غايات إسرائيل الأساسيّة من وراء دعمها لمزارع المواشي التابعة للمستوطنين، تمامًا كما صيغت هذه المسألة قبل 40 سنة: "ضمان احتياطي أراضٍ للاستيطان في المستقبل" و"خلق تسلسل أراضٍ بين البلدات". تسعى الحكومة الإسرائيليّة للامتناع عن تلقي الانتقادات الدَّولية بخصوص إقامة مستوطنات جديدة، ولذلك فهي تدعم إنشاء مزارع للمواشي عاملةً بذلك على خلق واقع على الأرض سيكون من الصّعب جدًا تغييره.

وفي واقع الأمر نحن لا نتحدّث عن أهداف وغايات سريّة. ففي شباط/ فبراير 2021، قال يوسي دجان رئيس مجلس شومرون الإقليميّ، لمؤسّسي مزرعة إل ناڤيه:

> أنتم تحافظون على مساحة أراض ضخمة، قرابة 3,000 دونم، والذي ستقوم به بعون الله وبفضلكم، **مدينة ضخمة**، بعون الله، هنا، في مناطق شمال الشومرون (...) كما علّمنا مؤسّسو الصهيونيّة، دونم آخر وعنزة أخرى إلى أن نقيم بهما دولة.[124]

124 صفحة فيسبوك **مزرعة إل ناڤيه**، 2020/2/14 (الإبراز من عندنا).

مُلخّص

- **بين السنوات 2017-2021 أنشأت إسرائيل أكثر من 50 مستوطنة جديدة في الضفّة الغربيّة، من بينها ما لا يقلّ عن 35 مزرعة مواشٍ.**

- **مَزارع المواشي التابعة للمستوطنين شُيّدت خلافًا للقانون: من دون قرار حكوميّ، ومن دون تصاريح بناء، وخلافًا للقانون الدَّوليّ.**

- **قسم من مَزارع المواشي التابعة للمستوطنين يُشكّل مراكزَ للعنف المُمارَس ضدّ فلسطينيّين، والمزارع برُمّتها تنتهك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين، من خلال المسّ بالحقّ في الملكيّة والحقّ في حريّة الحركة والتنقّل وغيرها.**

- **ثّمة تكافليّة بين إسرائيل وبين المستوطنين: فإسرائيل تدعم إنشاء مَزارع المواشي، فيما يُوسّع المستوطنون السّيطرة على الأراضي في الضفّة الغربيّة من خلال وسائل جنائيّة، وفي الوقت الذي تسمح الدّولة بانتهاك المستوطنين للقانون مُستفيدةً من مُخرَجات ذلك.**

- **استخدمت إسرائيل في السّابق -وهي تفعل ذلك اليوم على ما يبدو- عمليّة الإشهار عن أراضي الرّعي، كخطوة استباقيّة لغرض تشييد المزيد من المستوطنات وتوسيع تسلسلات الاستيطان اليهوديّ في الأراضي المُحتلّة.**

أنشأ مستوطنون إسرائيليّون في السّنوات الخمس الأخيرة 35 مزرعة مواشٍ جديدة، بهدف مُعلن للسيطرة على أراضٍ و"تهويدها"، في نطاق مئات آلاف الدونمات بالضفّة الغربيّة. ودولة إسرائيل شريكة في إقامة هذه المزارع وهي مسؤولة عن نتائجها.

غالبية مَزارع المواشي الإسرائيليّة في الأراضي المُحتلّة ليست مبادرة محليّة أو تنظّمات لأفراد؛ فإنشاء المَزارع يتأتّى بفضل الدعم الحكوميّ المُتمثّل بتخصيص الأراضي، ومنح الحوافز الماليّة وإنشاء البُنى التحتيّة. يُضاف إلى ذلك أنّ المستوطنين يحصلون على مساعدة من جهات تتموّل من الأموال العامة، ويتمتّعون برعاية سلطات إنفاذ القانون الإسرائيليّة في الأراضي المُحتلّة. وتنضمّ إقامة المَزارع إلى مُمارسات إسرائيليّة أخرى في الضفّة الغربيّة تهدف للسيطرة على الحيّز وتعزيز السّيطرة اليهوديّة عليه.

وتثبت شهادات وإفادات الفلسطينيّين المُقيمين في المكان أنّ السيطرة الإسرائيليّة على الأراضي لا تتمّ عبر "السّير مع الأغنام في المراعي" فقط، بل عبر مُمارسات عنيفة مُتعمَّدة وقاسية أيضًا. فالمستوطنون في مَزارع المواشي يحملون الأسلحة ويستخدمون الكلاب الضارية. وبعضهم يركب التراكتورون (الدبّاب) والخيول ويتساعدون بالمُسيّرات. وهم يعتدون على الفلسطينيّين، ويُهدّدونهم ويقتحمون بيوتهم الخاصّة أيضًا،

ويقتلون ويجرحون الحيوانات، ويُتلفون المُمتلكات، ويُلحقون الأضرار بالمحاصيل الزراعيّة ويُسيطرون على مصادر المياه.

عنف المستوطنين هو عنف مُتعمَّد ومُمنهَج، وهو يسعى لطرد المزارعين الفلسطينيّين من أراضيهم، وتقليص أراضي الرّعي الخاصّة بالرُعاة الفلسطينيّين، وتوسيع المناطق الخاضعة للسّيطرة اليهوديّة. كما أنّ خلق ميزان رُعب لدى المستوطنين مقابل الفلسطينيّين عبر مُمارسة العنف، يحظى بدعم إسرائيل، سواء أكان عبر المساعدة الفعليّة التي يُقدّمها الجنود، أم بعدم قيام السّلطات بتطبيق وإنفاذ القانون على المستوطنين الجُناة.

تُمكّننا المستندات الأرشيفيّة التي تُنشر هنا لأول مرة من الكشف عن استراتيجيّة عمل مُدبَّرة ومُتكرّرة. فمنذ 40 سنة استخدمت الحكومة الإسرائيليّة وَجِهات استيطانيّة عمليّة الإشهار عن أراضي رعي في الضفّة الغربيّة، تحت الهدف المُعلن بخلق تواصل وتسلسل مستوطنات، وضمان احتياطي الأراضي للاستيطان المستقبليّ. ويُشير تحليل الخرائط إلى أنّ إنشاء مَزارع المواشي ليس إلّا خطوة أولى بغية الاستيلاء واسع النطاق على الأراضي، بنيّة توسيع المشروع الاستيطانيّ الإسرائيليّ في الأراضي المُحتلّة.

إنّ الدّعم المؤسّساتيّ لمزارع المواشي التابعة للمستوطنين يُخالف بشمل تامّ الشّكل الذي تُعامل به إسرائيل جماعات الرّعي الفلسطينيّة، والذي يتجسّد بهدم البيوت وتقليص مناطق المعيشة. وتستند المَزارع الإسرائيليّة إلى نظام أبرتهايد تُديره إسرائيل في الضفّة، ما يمنحها إمكانيّة توسيع المناطق الخاضعة لسيطرتها.

يثبت تقرير "رُعاةٌ في مراعي غيرهم" أنّ مزارع المَواشي تشكّل أداة بيد إسرائيل لإحداث تغيير كبير وبعيد الأمد على خارطة الاستيطان الإسرائيليّة في الأراضي المُحتلّة. وتُلحق هذه السّياسة الإسرائيليّة انتهاكًا جسيمًا وواسعًا لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة، ومن الممكن أن تؤدّي إلى عمليات طرد على خلفيّة إثنيّة، وسلب أراضي الكثير من الجماعات الفلسطينيّة.

لقد مرّت 54 سنة وإسرائيل تواصل توسيع الاستيطان الكولونياليّ غير القانونيّ في الضفّة الغربيّة. منظمة ييش دين تدعو المجتمع الدَّوليّ للتدخل لوقف إسرائيل عن إنشاء ودعم مَزارع المواشي، التي تُلحق انتهاكات مُتأصّلة بحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين، كما تفعل سائر المُستوطنات والبؤر الاستيطانيّة. يجب على دول العالم ضمانُ التزام إسرائيل بالتصرّف ضمن إطار واجبها الملقيّ عليها، بحماية السكّان الفلسطينيّين في مناطق الاحتلال العسكريّ، كما يُلزم القانون الإسرائيليّ والقانون الدَّوليّ.